المراشح

ميرزا محمد بن محمدهادی نائینی(قرن۱۳ق)

تحقیق: سید صادق حسینی اشکوری

تقديم

صاحب الرسالة هو الميرزا محمد بن محمد هادي النائيني المتخلص بـ«فائض»، من تلامذة حجة الإسلام الشفتي الأصفهاني والمجاز منه. وقد وصلت إلينا من مؤلفاته ديوان شعره، ورسائله الرجالية.

قال العلامة الطهراني في الذريعة[1]:

> رجال الميرزا محمد بن محمدهادي النائيني المجاز من السيد حجة الإسلام الشفتي الأصفهاني في ١٢٥٦، كتب الإجازة له بخطه على ظهر المجلد الأول من رجاله الذي تمّمه في ١٢٦٥، وله ديوان تخلُّصه في شعره «الفائض».

وقال في المجلد الثالث[2]:

> ديوان فائض نائيني، للميرزا محمد بن محمدهادي النائيني تلميذ السيد حجة الإسلام الأصفهاني المجاز منه. وله كتاب في الرجال. وقد كتب أُستاذه إجازة له بخطه على ظهر كتابه الرجال الموجود عند السيد شهاب الدين، كما كتبه إلينا.

---

١. الذريعة، ج ١٠، ص١٤٨، رقم ٢٧٣.

٢. الذريعة، ج ٩/٣، ص٨٠٦، رقم ٥٤٣٨.

وذكر أنه فرغ من تأليفه ١٢٦٥ وأن النسخة بخطه المتوسط وأنه شاعر تخلصه فائض.

ـ ثم قال: ـ أقول: و ظني أنه الآقا محمد النائيني والد الآقا عليرضا النائيني الذي ينقل عنه شيخنا بعض الحكايات في دار السلام وغيره مع الإطراء والتجليل.

□□□

أقول: أكثر كتابه الرجالي تلخيصات لرسائل أُستاده الشفتي، فالأصح أن يسمى كتابه بـ«الرسائل الرجالية» لا «كتاب الرجال»، فتأمل.

وإليك عناوين رسائله:

* **المراشح**، وهو الذي بين يديك.
* **ترجمة أبي بصير**
* **ترجمة محمد بن إسماعيل.**
* **ترجمة أبان بن عثمان**
* **أصحاب العدة**
* **ترجمة سهل بن زياد الآدمي**
* **ترجمة محمد بن خالد البرقي**
* **تلخيص ترجمة ابراهيم بن هاشم**
* **ترجمة إسحاق بن عمار**
* **تلخيص ترجمة حماد بن عيسى**
* **ترجمة عمر بن يزيد**

□□□

ونسخة الكتاب تحتفظ في مكتبة المرتضوي في المشهد الرضوي ـ عليه آلاف الثناء ـ في ٧٣ صفحة، والمصورة منها موجودة في مركز إحياء التراث الإسلامي بقم تحت رقم (٢٥٨٢).

وقد صرّح النائيني بتاريخ تأليف الرسائل في مختلف الشهور من سنة

١٢٦٥ في أصفهان، والرسالة الأخيرة تمّت في يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى من نفس السنة.

نظرة في اسم الكتاب

أقول: الذي أظن أن المَرَاشِح جمع المَرْشَح ـ اسم مكان ـ أي أمكنة الرشح، ويحتمل بعيداً أن يكون جمعَ المِرْشَح اسم آلة.

والرَّشْح: ندى العرق على الجسد كما في لسان العرب[1] مادة «رشح» قال بعد ذلك: وقد رَشَحَ يَرْشَحُ رَشْحاً ورَشَحاناً: نَدِيَ بالعَرَق. والمِرْشَح والمِرْشَحَة: البطانة التي تحت لِبْدِ السَّرْج.. إلى أن قال[2]: تقول: لم يَرْشَحْ له بشيء إذا لم يُعطه شيئاً.

وأما أن يكون مفردها المُرْشِح ـ من باب الإفعال ـ فإنه وإن ورد في اللغة[3] إلا أن هذا المعنى لا يناسب المقام. قال في اللسان[4]: ورَشَحَتِ الناقةُ ولدَها ورَشَّحَتْهُ وأَرْشَحَتْهُ: وهو أن تحك أصل ذنبه وتدفعه برأسها وتقدّمه وتقف عليه حتى يلحقها وتُزَجِّيهِ أحياناً أي تقدّمه وتتبعه، وهي راشِح ومُرْشِح ومُرَشِّح، كل ذلك على النسب.

هذا، ولا مانع من جمع كلّ ما ذكرنا من المَرْشَح والمِرْشَح والمُرْشِح على المَرَاشِح؛ فإن كل هذه الأوزان تجمع على مَفَاعِل كما صرّح بذلك محمد يحيى القزويني من أعلام القرن الثاني عشر في كتابه **الجموع والمصادر**[5] قال: المَفَاعِل بفتح الميم وكسر العين يجيء وحداته على

---

١. لسان العرب، ج ٥، ص ٢١٨.

٢. لسان العرب، ج ٥، ص ٢١٩.

٣. ويزيد عليه أن اسم كتاب الميرداماد: الرَّوَاشِح هو جمع الراشحة اسم فاعل، فيناسب ذلك أن يكون المَراشِح أيضاً جمعاً لاسم فاعل.

٤. لسان العرب، ج ٥، ص ٢١٨.

٥. الجموع والمصادر، ص ٦٤ ـ ٦٥ طبعة مجمع الذخائر الإسلامية بتصحيح قلمي الفاتر.

أحد عشر وزناً:

الأول: المَفْعَل بفتح الميم والعين كالمَصْدَر على المَصادِر.

الثاني: المِفْعَل بالكسر وفتح العين كالمِطْبَخ على المَطَابِخ.. ـ إلى أن قال: ـ

السادس: المُفْعِل بالضم وكسر العين كالمُفْلِس على المَفَالِس. انتهى.

والجدير بالذكر أن النائيني﵀ أخذ عنوان كتابه هذا من مقدمة الرواشح السماوية؛ فإنه قال في آخر مقدمة كتابه[1]: فلا علينا لو قدّمنا عضة من تلك المراشح في عدة رواشح.

وأما الرَّواشِح على وزان الفَوَاعِل فمفردها الرَّاشِحَة، كما هي عناوين أبواب كتاب المحقق الداماد.

قال القزويني[2]: الفَوَاعِل يجيء وحداته على خمسة أوزان، وعدّ منها: الفاعِلَة كالشَّاجِنَة على الشَّوَاجِن.

□□□

هذا، وقد زدنا بعض مهمّات المطالب والتوضيحات ـ مما ظننّا أنها محتاج إليها ـ من الرواشح للمحقق الداماد، وأضفنا عناوين المراشح بين المعقوفتين لكي يسهل تناولها، وأكثر هذه العناوين مأخوذة من الطبعة الحجرية للرواشح مع تعديل أو إضافة منّا.

ولا تكون هذه الرسالة إلا كمختصر للرواشح مع تعديل فيه وإضافة نظرات للنائيني لا بأس بها[3].

---

١. الرواشح السماوية، ص ٤٠ من الطبعة الحجرية.

٢. في الجموع والمصادر، ص ٦٥.

٣. فرغت من تصحيح هذه النسخة الشريفة في قرية بنادك سادات المعروف بـ«بُناف» من توابع يزد، في سنة ١٤٢٣ هـ (٨١/٤/٢٤) في الحوزة العلمية التي أسّسها الحجة المفضال السيد علي الوزيري حفظه الله تعالى ورعاه. وشاركني في تصحيح الكتاب الأخ الصديق الشيخ محمدجواد صابريان، زاد الله في توفيقه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطاهرين اما بعد فيقول الفقير الى العفو والغفران والالطاف الرب الرؤف الواحد ابن محمد الحسيني المحدث محمد باقر الخاتمي يوم حساب بعد وبعيد وغفر له ولوالديه ولاعقابه ولاقاربه ولاصدقائه ولجميع المؤمنين والمؤمنات هذه تحقيقات للافقير وتنكت فالفقير افاد بها من مصنفات الافاضل من العلماء الاعلام رحمهم الله جميعا بالاسناد المتصل بالاخبار والرواة اوردتها في كتاب الوردات على باب عدد الاوقات مرتبة على اربعة وعشرين مرتبا وفيه مطالب المطلب الاول فيما افاد به من كتاب الرواشح وفيه مراشح وسميته بهذا الكتاب لكون على طبق ما في الكتاب المرشح الاول من الحديث اللفظة والسند طريق المتن اي جملة من رواه على الترتيب والتناقل ويقال هو الاخبار عن طريق المتن اقوله والاول اوفق بالمشتقات والاسناد رفع الحديث الى قائله بالتناقل قلت الفرق بين السند والاسناد بان السند جملة الراوين باعيانهم والاسناد من حيث التناقل وللمتن عوارض واحوال بحسب نفسه وعوارض واحوال بحسب طريقه والمبحث في الثاني فالمتن بحسب طريقه متواترا واحادا فالاول ما كثرت رواته في كل طبقة طبقة في الاطراف والوساط ويلحق في جميع الطبقات بسبب الكثرة فحد المتواتر افاد العلم بالكذب ولا يحتاج لبعض العلم الذي يعتاده الامن شبهه فوقه او تقليده وتعصب اوجب اعتقاده لبعضه والثاني ما لا يكون كذلك ولو في بعض الطبقات والمراد بالعلم اصليا وفرعيا والمراد بالاصول خمسة الاول الصحيح وهو ما اتصل سنده بنقل عدل امامي عن مثله في الطبقات بالسند الى المعصوم وذلك لا يليق على سبيل الطريق من الطعن بما يقدح في الصحيح وان اعتراه في بعض الطبقات ارسال او قطع وعلى هذا لا يحكم بشذوذ على رواية ابن ابي عمير مطلقا بالصحيح ولو مع ارساله على الاطلاق على ما اوله وفيه نظر لان مراسيله ليست صحاحا بالاصطلاح وان كانت في حكمها الثاني الحسن وهو المتصل السند الى المعصوم بالامامي ممدوح في كل طبقة غير منصوص على عدالته بالتوثيق ولو في طبقة فقط وفيه ان المدح غير معتبر فيه وقد يطلق على السالم

نقل الى قتيبة قتيبة قال له ادبر فادبر فقال وعزتي لاصفن خلقا كل يسمك فكل آخذ وكل اعطي وكل الثواب وملك الرقاب
هذا ما حكم به وامر وزور وهتان ثم نعم بعض هذه النسخة المعتمد عليها في الخزانة الكاظمية سلمها الله عليهم اجمعين وانا الفقير الى الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على محمد وآله اما بعد فيقول العبد محمد الحائري المتخلص بالفائض الفاضل السيد علي بن شهاب الدين محمد وفقه الله بهذه
رسالة في تحقيق احوال عبد الله بن بصير فاعلم انه قد عثرت على ما ذكره بعض في ترجمة عبد الله بن بصير كما ذكره السيد صاحب الدارك
في مواضع متعددة وذكره في مباحث الاذان والاقامة حيث وصف بسنده بشر بن بشار الراوي بانه الثقة والضعيف وبنحو ما ذكر
في صورة الاسم كذلك هذا وحكم بالاشتراك لا يكون هذه الكنية للثقة الجليل عبد الله بن القاسم الاسدي وعبد الله بن محمد
الاسدي ويوسف بن الحرث والاولان ثقتان دون الاخيرين ارسال النجاشي على الجماعة يحيى الاسدي ويحيى الحذاء الذي حكم الشيخ
بوقفه فكون ابن بصير مشتركا بين الثقة والحذاء الواقفي وقد قال سيدنا الى قوله انه لا يتم شيء منها اما الاول فلان
هذه الكنية في الاولين اشهر كما اعترف به جماعة من المحققين فلا طلاق يصرف اليهما صالحا فالى ان الاخيرين فقد صرح
شيخ الطائفة في رجال اصحاب الباقر والصادق عليهما السلام انه لم يشتهر الا بعبد الله بن بصير كما ترى لكن الظاهر ان الكشي
خلاف الشيخ اذ روى رواية عبد الله بن محمد الاسدي عن الصادق عليه السلام وهو ان ابن بصير كما في السند بانه هو لكن ذكره
في ترجمة يحيى ان محمد بن ابي بصير ذكر لكن رواية الاسدي عن الصادق عليه السلام فقد يصرف ان اطلاق الراوي
في بعض الاسانيد قال في حصر يحيى بن القاسم الحذاء من اصحاب الكاظم عليه السلام كان يكنى ابا بصير وقيل انه ابو محمد اختلف قوله
عليه السلام والشيخ قال انه واقفي وروى الكشي باسناده ذلك قال وابو بصير يحيى بن القاسم الحذاء هذا يكنى ابا محمد قال محمد
مسعود سألت علي بن الحسن بن فضال عن ابي بصير هذا هل كان سمعا بالغلو قال اما ما يقذف به فلا ولكن كان خطابا قال النجاشي
يحيى بن القاسم ابو بصير الاسدي وقيل ابو محمد ثقة وجه روى عن ابي جعفر والي عبد الله عليه السلام وقيل يحيى بن ابي القاسم واسم
ابي القاسم اسحق وروى عن ابي الحسن موسى عليه السلام وسماه ابو بصير بشر حسن وكاه الى ان قال والذي اراه العمل برواياته والكان
مذهبه فاسدا انتهى ظهر من هذا الظهر ما قلناه سابقا من الاشتراك فظهر من ذلك ان السيد والحذاء كلاهما كنيان بابي بصير
ولما انتهى الحق فلنعد الى ما ذكره ابن داود انه ذكره بشر على الانفراد وادرده في باب المجروحين كما ترى النجاشي
حيث قال يحيى بن القاسم ابو بصير الاسدي وقيل ابو محمد الحذاء الخ ق م حشي فرق كشي واقفي حشي ثقة وجه وقف انما الغلو

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على سيدنا محمد وآله الطاهرين

أما بعد: فيقول المفتاق إلى العفو والغفران والإقالة من الرب الرؤوف الأحد ابن محمد هادي النائيني محمّد؛ سامحه الله تعالى يوم حساب ما يعد ويعتد، وغفر له ما لا يُحصىٰ ولا يعد، ولوالديه بالرفد الأرفد:

هذه تحقيقات رائقة ونكت فائقة افتلذتها من مصنفات الأفاضل من الأصحاب ـ رضوان الله عليهم ـ مما يتعلق بالأخبار والرواة، أوردتها في تلك الورقات على ما ساعدني الأوقات بتوفيق الله سبحانه، وفيه مطالب:

المطلب الأول: في ما افتلذته من كتاب الرواشح[1]، وفيه مراشح، ويسمى[2] به الكتاب ليكون على طبق ما للانتخاب.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

المرشح الأول

في الأقسام الأولية للحديث

متن الحديث ألفاظه، والسند طريق المتن أي جملة من رواه على الترتيب

---

١. اسمه الكامل: الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية للعلامة الفيلسوف الشهير، المير محمدباقر الحسيني المرعشي الداماد، وقد طبعت على الحجر في سنة ١٤٠٥ هـ ضمن منشورات مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة بقم.

٢. قد تقرأ: ليسمّى، وإذن فالصحيح أن يكتب: ليُسَمَّ بحذف الألف المقصورة.

والتناقل. ويقال: هو الإخبار عن طريق المتن.

أقول: والأول أوفق بالاستعمالات.

والإسناد رفع الحديث إلى قائله بالتناقل[١].

أقول: فالفرق بين السند والإسناد بأن السند جملة الراوين بأعيانهم والإسناد من فعل الناقل.

وللمتن عوارض وأحوال بحسب نفسه،[٢] وعوارض وأحوال بحسب طريقه، والبحث في الثاني، فالمتن بحسب طريقه متواتر أو آحاد.

فالأول: ما تكثرت رواته في كل طبقة طبقة في الأطراف والأوساط، وبلغت في جميع الطبقات مبلغاً من الكثرة قد أحالت العادة تواطئهم على الكذب، ولا محالة يعطي العلم البتّي بمفاده إلّا مع شبهة قوية أو تقليد وتعصب أوجب اعتقاد نقيضه.

والثاني: ما لا يكون كذلك ولو في بعض الطبقات.

وله أقسام أصلية وفرعية.

وأقسام الأُصول خمسة:

الأول: **الصحيح** وهو ما اتصل سنده بنقل عدل إمامي عن مثله في الطبقات بأسرها إلى المعصوم، وقد يطلق على سليم الطريق من الطعن بما يقدح في الوصفين وإن اعتراه في بعض الطبقات إرسال أو قطع، ومن هناك يحكم مثلاً على رواية ابن أبي عمير مطلقاً بالصحة وتعد مراسيله على الإطلاق صحاحاً.

أقول: وفيه نظر؛ لأن مراسيله ليست صحاحاً بالاصطلاح وإن كانت في حكمها.

الثاني: **الحسن** وهو المتصل السند إلى المعصوم بإمامي ممدوح في كل طبقه غير منصوص على عدالته بالتوثيق ولو في طبقة ما فقط.

---

١. من قوله: والإسناد، إلى هنا تتمة كلام الداماد. انظر: الرواشح السماوية، ص ٤٠ الراشحة الأُولى.

٢. كذا في المخطوطة؛ وفي الرواشح: بحسب متنه.

وفيه: أن المدح غير معتبر فيه، وقد يطلق على السالم مما ينافي الأمرين في سائر الطبقات وإن اعترى اتصاله انقطاع في طبقه ما كما عد مقطوعة زرارة مثلاً في مفسد الحج من الحسن.

الثالث: الموثق وهو ما دخل في طريقه فاسد العقيدة المنصوص على توثيقه مع انحفاظ التنصيص من الأصحاب على التوثيق أو المدح والسلامة عن الطعن بما ينافيهما جميعاً في جميع الطبقات.

أقول: إيراد المدح على نحو الترديد خالٍ عن الوجه.

ثم مطلق الطعن بالمنافي لا ينافيه ما لم يوجب عدم الاعتداد به.

الرابع: القوي وهو مروي الإمامي في جميع الطبقات الداخل في طريقه ـ ولو في طبقة ما ـ من ليس بممدوح ولا مذموم مع سلامته عن فساد العقيدة.

أقول: قوله﵀ «مع سلامته». انتهى، مستدرك، والأقوى أنه من الحسن إلّا مع اعتبار المدح فيه، وأما أن عدم الذم مرتبة من المدح فهيّن جداً، وحيث إن استعماله كثير وهو متكرر الوجود متكثر الوقوع جداً فلابد له من اعتبار اسم له بخصوصه، وكثيراً ما يطلق على الموثق أيضاً.

قال في **الذكرى** بعد إيراد الموثق وذكر إطلاق اسم القويّ عليه: وقد يراد بالقوي مروي الإمامي غير المذموم ولا الممدوح أو مروي المشهور في التقدم غير الموثق؛ قاله في **الرواشح**[1]، يعني به المشهور في التقدم غير الموثق ولا الإمامي فيكون هذا القسم بالنسبة إلى الموثق كالحسن بالنسبة إلى الصحيح.

وفي عدة نسخ:[2] معوّل على صحتها [مكان غير الموثق][3] عن الموثق.

هذا، ومسكين السمان ونوح بن دراج وناجية بن عمارة الصيداوي وأحمد بن

---

١. انظر: الرواشح السماوية، ص ٤٢، وتتمة الكلام أيضاً من الرواشح وإن كان ظاهر الكلام ينافي ذلك.

٢. هنا نسخة بدل في الرواشح: ... من نسخ الذكرى المعول.

٣. الزيادة من الرواشح.

عبدالله بن جعفر الحميري والحكم بن مسكين من القوي على المعنى الأول.

المرشح الثاني

[في مصطلح الجمهور في معنى الصحيح]

الجمهور[١] اعتبروا في حد الصحيح سلامته عن الشذوذ والعلة وكونه مروي مَن يكون مع العدالة ضابطاً، وأصحابنا أسقطوا ذلك عن الاعتبار وهو الحق؛ لأنهم يفسرون الشذوذ بكون الذي يرويه الثقة مخالفاً لمروي الناس، وذلك حال المتن بحسب نفسه والعلة بأسباب خفية غامضه قادحة يستخرجها الماهر في الفن، فإن كانت بنفس المتن فخارجة عن البحث، وإن كانت بالسند كالإرسال والقطع مثلاً في ما يكون في ظاهر الاتصال أو الجرح فيمن ظاهره العدالة ـ من دون أن يكون مستنداً إلى حجة قاطعة بل إلى قرائن تورث الظن أو الشك ـ فقيد الاتصال والعدالة يغنيان عن ذلك، وإلّا فليست بقادحه ضائرة في الصحة المستندة إلى أسبابها الحاصلة.

وأما الضبط وهو كون الراوي متحفظاً[٢] متيقِّظاً[٣] غير مغفَّل ولا شاكّ ولا ساهٍ في حالتي التحمل والأداء فداخل في الثقه، وهم يتوسعون في العدل بحيث يشمل المخالف ما لم يبلغ خلافه حد الكفر والمبتدعَ ما لم يكن يروي ما يقوّي بدعته، ويكتفون في العدالة بعدم ظهور الفسق والبناء على ظاهر حال المسلم على خلاف الأمر عندنا، فاتّسعت عندهم دائرة الصحة.

قال بعض الأصحاب[٤]:

---

١. المراد من الجمهور جمهور العامة كابن الصلاح والنواوي وابن جماعة والطيبي وغيرهم كما في الرواشح، ص ٤٢.

٢. في الأصل المخطوط: متحفضاً.

٣. في المخطوطة: متيقّضاً ـ بالضاد ـ، وهو غلط.

٤. عبارة الرواشح (ص٤٣) هكذا: قال بعض الشهداء من أصحابنا المتأخرين في شرح بداية الدراية: والخلاف.. إلى آخر ما جاء في المتن.

والخلاف في مجرد الاصطلاح، وإلا فقد يقبلون الشاذ والمعلل، ونحن فقد لا نقبلهما وإن دخلا في الصحيح.

وهو صحيح، والصحيح الذي لا يُعمل به عندنا لعوارض تعتريه غير قليل.

ومن ذلك[1] صحيحة عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الركعتين الأخيرتين من الظهر؟ قال: **تسبِّح وتحمد الله وتستغفر لذنبك، وإن شئت فاتحة الكتاب فإنها تحميد ودعاء.**[2]

ورواية علي بن حنظلة عنه عليه السلام قال: سألته عن الركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟ قال: **إن شئت فاقرأ فاتحة الكتاب، وإن شئت فاذكر الله،**[3]

لما قاله بعض الأصحاب من عدم قائل بمضمونهما.

أقول: وهذا كلام صحيح لعدم العمل بظاهرهما من أحد.

قال في الرواشح[4]:

إن هنا محملاً صحيحاً لا يكون فيه اطّراح الحديث ولا خرق إجماع العصابة وشق عصاهم أي اجتماعهم وائتلافهم وهو أن تكون واو «ولتستغفر لذنبك» بمعنى «حتى» للغاية، وذلك باب واسع في مذهب البلاغة كما إذا قلت: «تحتمي من النَهَم» وتصحّ[5] في بدنك، و«تتعبد الله[6]» وتكون حراً، و«تعبده» وتكون ملكاً، والتسبيح والتحميد

** أقول: الشهيد هو الشيخ السعيد زين الدين علي بن أحمد بن جمال الدين بن تقي الدين بن صالح بن شرف الجبعي العاملي الشامي الشهير بالشهيد الثاني صاحب المؤلفات القيّمة، المستشهد سنة ٩٦٦. وله شرح بداية الدراية ـ كما أن المتن له أيضاً ـ فرغ منه سنة ٩٥٩؛ نصّ على ذلك كله العلامة الطهراني في الذريعة، ج ١٣، ص ١٢٤ برقم ٣٩٨.

١. نقله الميرداماد عن بعض متأخري الأصحاب في المهذب في تسبيحات الركعتين الأخيرتين. انظر: الرواشح، ص ٤٣ ـ ٤٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩٦، ح ٣٦٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩٨، ح ٣٦٩.

٤. الرواشح، ص ٤٤.

٥. الواو في «وتصح» حالية، أي مع أنك صحيح الجسم.

٦. في الرواشح: لله.

عَلَم للتسبيحات الأربع، وكذلك هي المراد من ذكر الله في الرواية الثانية[١].

وفيه: أن المراد عدم العمل بظاهرهما، وإبداء المحمل الصحيح لا ينافي كونه خلاف الظاهر.

ثم إنْ فتحنا باب الحمل فأحسن المحامل حمل الاستغفار على الندب، ثم بيَّن فيه[٢] أن ثُلَّةً من أهل عصره ذهبوا إلى وجوب الاستغفار بعد التسبيحات، ففريق منهم كانوا يقولون: «اللهم اغفر لذنبي» على لحنٍ فيه مخالف للعربية؛ إذ الذنب حينئذ يكون مفعولاً[٣] له فيحتاج إلى تقدير المفعول به، فيصير الكلام في قوّة «اللهم اغفر لذنبي ذنبه» وتضحك[٤] منه وعليه الثكلى.

وفيه: أن الذنب مفعول به بواسطة اللام، ثم لِمَ لا يكون التقدير: اللهم اغفر لي لذنبي؛ ليكون تعليلاً للاستغفار؟

وفريق[٥]: اللهم اغفر ذنبي، وفريق: أستغفر الله.

المرشح الثالث

[طبقات أصحاب الإجماع]

أورد أبوعمرو الكشي[٦] جماعةً اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم والإقرار لهم بالفقه والفضل والضبط والثقة وإن كانت روايتهم بإرسال أو رفع أو عن

---

١. قال في الرواشح: ٤٤: فمعناه: تأتي بالتسبيحات الأربع حتى تكون بذلك في حكم المستغفر لذنبك وتكون هي في قوة الاستغفار منك والكفارة لآثامك، وفيها مغفرة لذنوبك، لا أنك تأتي بالتسبيحات وتضمّ إليها كلمة الاستغفار أو دعاءه على ما يتبادر إلى الوهم حتى تنسب الرواية إلى الشذوذ.

٢. أي الرواشح. انظر: الرواشح السماوية، ص ٤٥.

٣. كذا، والصحيح، مفعولاً، كما هو كذلك في المصدر.

٤. في الرواشح المطبوع: ويضحك.

٥. هذه تتمة كلام صاحب الرواشح.

٦. في كتابه الذي هو أحد الأُصول والتي إليها استناد الأصحاب وعليها تعويلهم في رجال الحديث؛ كما صرح بذلك المحقق الداماد في الرواشح، ص ٤٥، الراشحة الثالثة.

مجهول أو كانوا فاسدي العقيدة في أنفسهم، ولكنهم في الثقه والجلالة في مرتبة قُصيا، وجعلهم على ثلاث درج وطبقات ثلاث.

الأُولى: وهي العليا في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله [عليهما السلام] قال بهذه العبارة:

اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وأصحاب أبي عبدالله عليه السلام وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة ومعروف بن خَرَّبُوذ وبُرَيد [بن معاوية العجلي][1] وأبوبصير الأسدي والفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم الطائفي. قالوا: وأفقه الستة زرارة. وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي: أبوبصير المرادي وهو ليث بن البَخْتُري.

الطبقة الثانية: وهي الدرجة الوسطى وهذه عبارته:

تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه من دون أُولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم ستة نفر: جميل بن دراج وعبدالله بن مسكان وعبدالله بن بكير وحماد بن عيسى وأبان بن عثمان وحماد بن عثمان، قالوا: وزعم أبوإسحاق الفقيه يعني ثعلبة بن ميمون أفقه هؤلاء جميل بن دراج وهم أحداث أصحاب أبي عبدالله عليه السلام.

الطبقة الثالثة:[2] وهي الدرجة الأخيرة قال:

تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم الكاظم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام، أجمع أصحابنا

---

١. الزيادة من الوافي.

٢. هنا أبيات في هامش المخطوطة كتبت بخط آخر لا بأس بنقلها هنا مناسبةً للمقام:

أجمعت الأصحاب والعصابة ... على ثلاثة ستة نقابة
قِر قاف أولها وقاف ثانيه ... ثالثة ميم وضاد عاليه
زرارة معروف بريد الأسدي ... وابن يسار وابن مسلم الدي
والبعض من جماعة الأصحاب ... قد بدّل الأسدي بالمرادي
جميل والأبان حمادان ... عبد التيهان عد ست ثاني
ثالثها يونس صفوان حسن ... محمد أحمد عبدالله عن
ثم ابن محبوب مع استبدال ... من ابن أيوب وبن فضال
ثم فضالة بن أيوب بدل ... له بعثمان بن عيسى قد حصل

على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر أُخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، منهم: يونس بن عبدالرحمن وصفوان بن يحيى بياع السابُري ومحمد بن أبي عمير وعبدالله بن المغيره والحسن بن محبوب وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب: الحسن بن علي بن فضال وفضالة بن أيوب، وقال بعضهم مكان فضالة: عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء يونس بن عبدالرحمن وصفوان بن يحيى، وجعل الشيخ تقي الدين الحسن بن داوود في رجاله [الطبقة] الثالثة هي الوسطى و[الطبقة][1] الثانية الدرجة الأخيرة، وكأنه نظر إلى جلالة يونس وصفوان وابن أبي عمير.

ثم الكشي قال في ترجمة فضالة بن أيوب:

قال بعض أصحابنا: إنه ممن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم.

وبالجملة: هؤلاء على اعتبار الأقوال المختلفة في تعيينهم أحد وعشرون بل اثنان وعشرون رجلاً، ومراسيلهم ومراسيلهم ومقاطيعهم ومسانيدهم إلى من يسمونهم[2] من غير المعروفين [معدودة عند الأصحاب رضوان الله عليهم][3] من الصحاح.

والحق أن يفرق بين المندرج في حد الصحيح حقيقة وبين ما ينسحب عليه حكم الصحة، فيصطلح على تسمية الأول صحيحاً، والثاني صِحّيّاً أي منسوباً إلى الصحة.

المرشح الرابع

[الكلام في إبراهيم بن هاشم القمي]

الأشهر عدّ الحديث من جهة إبراهيم بن هاشم أبي إسحاق القمي في الطريق حسناً ولكن في أعلى درجات الحسن التالية لدرجة الصحة؛ لعدم التنصيص عليه بالتوثيق.

---

١. الزيادتان من الوافي.

٢. في الوافي: يسمونه.

٣. الزيادة من الوافي.

قال في الرواشح[١]:

والصحيح أن الحديث من جهته صحيح، فأمرُه أجل وحاله أعظم من أن يتعدل ويتوثق بمعدل وموثّق غيره، بل غيره يتعدّل ويتوثق بتعديله وتوثيقه إياه، كيف وأعاظم أشياخنا كرئيس المحدثين والصدوق والمفيد وشيخ الطائفة ونظرائهم شأنهم أجل وخطبهم أكبر من أن يظن بأحد منهم أنه قد حاج إلى تنصيص ناص وتوثيق موثق، وهو شيخ الشيوخ وقطب الأشياخ ووتد الأوتاد وسند الأسناد.

على أن مدحهم إياه بأنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم وهو تلميذ يونس بن عبدالرحمن لفظة شاملة وكلمة جامعة و«كل الصيد في جوف الفَراء».

وهو بفتح الفاء: إسم طائر عظيم الجثة قائد لغيره من الطيور[٢].

ـ قال: ـ ثم ما في فهرست الشيخ في ترجمة يونس بن عبدالرحمن، وهو قوله: «قال أبوجعفر بن بابويه سمعت ابن الوليد﵀ أنه يقول كتب يونس بن عبدالرحمن التي هي الروايات كلها صحيحة يعتمد عليها إلّا ما ينفرد به[٣] محمد بن عيسى بن[٤] عبيد عن يونس ولم يروه غيره تنصيص على أن مرويات إبراهيم بن هاشم التي ينفرد هو بروايتها عن يونس صحيحة، وهذا نص في توثيقه.

أقول: وفي كل ذلك نظر؛ غاية الأمر كون أخباره معتمداً عليها معمولاً بها لا الصحة الاصطلاحية.

وحكى[٥] عن الشهيد في شرح الإرشاد أنه قال في كتاب الأيمان: إنه لا يمين للعبد مع مالكه؛ وهو مستفاد من أحاديث، منها صحيحة منصور بن حازم أن الصادق﵇ قال:

---

١. الرواشح السماوية، ص ٤٨.

٢. في هامش الرواشح ـ الطبعة الحجرية ـ: الفرأ ـ بفتح الفاء ـ اسم طائر عظيم الجثة قائد لغيره من الطيور التي من صنفه.

وفي هامش آخر: والفرأ كجبل وسحاب: الحمار الوحش كما في القاموس وغيره. وهذا المثل ضُرب لأبي سفيان على ما قيل. والمزاد أن صيد الفرأ أولى من سائر الوحوش؛ لأن صيده مع ضخامة جثّته يغني عن صيد غيره؛ فكأنه كل الصيد، وكأن كل صيد في جوفه.

٣. في الرواشح: يتفرد به.

٤. تقرأ في المخطوطة: عن، وما أدرجناه موافق للرواشح.

٥. الحاكي هو المحقق الداماد في رواشحه، ص ٤٩.

قال رسول الله ﷺ: **لا يمين للولد مع والده، ولا للمملوك مع مولاه، ولا للمرأة مع زوجها**. وفي طريقها ابن هاشم، ولذلك يعدها أكثر المتأخرين حسنة. والعلامة ﷺ قد حكم في كتبه على عدة من أسانيد الفقيه و(يب) [أي التهذيب] بالصحة وهو في الطريق، وعد طريق الصدوق إلى كردويه وإلى إسماعيل بن مهران مثلاً من الصحاح وطريقه إليها منه، وفي (ست) [أي **الفهرست**]: أصحابنا ذكروا أنه لقي الرضا عليه السلام[1]، وفي كتاب الرجال [أيضاً][2] أورده من أصحابه عليه السلام، وفي الكتابين[3] في أحاديث الخمس أنه أدرك أباجعفر الثاني عليه السلام.

هذا، وربما وردت في **الكافي** روايته عن أبي عبدالله عليه السلام مشافهة.

وفي الكتابين: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه قال: سألت أباعبدالله عليه السلام عن صدقات أهل الذمة وما يؤخذ من ثمن خمورهم ولحم خنازيرهم وميتتهم قال: **عليهم الجزية في أموالهم**.

وبعض[4] استبعد ذلك وقال:

> **الظاهر** أن هذا مرسل؛ إذ ذكروا أنه لقي الرضا عليه السلام وهو تلميذ يونس ويونس (م) (ضا)، وفي (د) أن أصله كوفي انتقل إلى قم (د) (**كش**) ويروي عن أبي جعفر الثاني عليه السلام.

قال في **الرواشح**[5]:

> أليس أبوعبدالله عليه السلام توفي سنة ثمان وأربعين ومئة، وهي [بعينها][6] سنة ولادة الرضا عليه السلام، وقبض الرضا عليه السلام بطوس سنة ثلاث ومئتين ومولانا الجواد عليه السلام إذ ذاك في تسع سنين من العمر، فيمكن أن يكون لإبراهيم؛ إذ يروي عن مولانا الصادق عليه السلام عشرون سنة.

---

١. هنا كلمة «كذا» في المخطوطة خطّ عليها.

٢. الزيادة من الرواشح.

٣. أي التهذيب والاستبصار. صرّح بذلك في الرواشح، ص ٤٩.

٤. هذا البعض من معاصري الميرداماد، وعبّر عنه في الرواشح (ص٤٩ ـ ٥٠) ببعض من عاصرناه ممن قد فاز بسعادة الشهادة في دين الله.

٥. الرواشح السماوية، ص ٥٠.

٦. الزيادة من الرواشح.

المرشح الخامس

[الكلام في عبدالعظيم بن عبدالله الحسني]

من الشائع أن طريق الرواية من جهة أبي‌القاسم عبدالعظيم بن عبدالله الحسني المدفون بمشهد الشجرة بالري (رض) من الحسن؛ لأنه ممدوح غير منصوص على توثيقه.

قال في الرواشح[1]:

وعندي أن الناقد البصير والمتبصر الخبير يستهجان ذلك ويستقبحانه جداً! ولو لم يكن له إلّا حديث عرض الدين وما فيه من حقيقة المعرفة وقولُ سيدنا الهادي عليه السلام له: **يا أباالقاسم، أنت ولينا حقّاً**، مع ما له من النسب الطاهر والشرف الباهر لكفاه؛ إذ ليس سلالة النبوة الطاهرة كأحد من الناس إذا ما آمن واتّقى[2]، وكان عند آبائه الطاهرين مرضياً مشكوراً.

فكيف وهو صاحب الحكاية المعروفة التي أوردها النجاشي في ترجمته، وفي فضل زيارته روايات متظافرة[3] فقد ورد: **من زار قبره وجبت له الجنة**[4].

وروى الصدوق في ثواب الأعمال مسنداً فقال: حدثني علي بن أحمد قال: حدثنا حمزة بن القاسم العلوي رحمه الله قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، عمن دخل على أبي‌الحسن علي بن محمد الهادي عليه السلام من أهل الري، قال: دخلت على أبي‌الحسن العسكري فقال: أين كنت؟ قلت: زرت الحسين عليه السلام. فقال: **أما أنت لو زرت قبر عبدالعظيم عندكم كنت كمن زار قبر الحسين** عليه السلام.

ولأبي‌جعفر بن بابويه كتاب **أخبار عبدالعظيم بن عبدالله الحسني**. ذكره النجاشي في

---

١. الرواشح السماوية، ص ٥٠، الراشحة الخامسة.

٢. فقد روى الكشي عن الإمام الرضا عليه السلام حديثاً في علي بن عبدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن الحسن الزوج الصالح، وفيه: **إن ولد علي وفاطمة إذا عرّفهم الله لم يكونوا كالناس**. نقلت ذلك من الرواشح.

٣. لم أفهم إلى الآن وجه التظافر وكثرة الروايات الواردة في فضل زيارته التي ادعاها الميرداماد رحمه الله، فليلاحظ.

٤. نقل في مستدرك الوسائل، ج ١٠، ص ٣٦٧ باب ٧٣ عن الرواشح هذا الحديث، وكذا نقل عن حواشي الخلاصة للشهيد الثاني أن هذا الحديث مما رواه بعض النسّابين عن الإمام الرضا عليه السلام.

عدّ كتبه.

وقولُ ابن‌بابويه والنجاشي وغيرهما «كان عابداً ورعاً مرضيّاً» يكفي في استصحاح حديثه فضلاً عما أوردناه.

المرشح السادس

[الكلام في ثعلبة بن ميمون]

ثعلبة بن ميمون مولى بني أسد [ثم][1] مولى بني سلامة منهم، تارة يقال له في كتب الأخبار في أضعاف الأسانيد وأثنائها وفي الرجال أيضاً: أبوالحسن النحوي.

وتارةً: أبوإسحاق الفقيه.

قال أبوالعباس النجاشي:

كان وجهاً في أصحابنا قارئاً فقيهاً نحوياً لغوياً راوية، وكان حسن العمل كثير العبادة والزهد، روى عن أبي‌عبدالله عليه السلام وأبي‌الحسن عليه السلام، له كتاب قد رواه جماعات من الناس. انتهى.

وأصل «الراوية» بعير السقا؛ لأنه يروي الماء أي يحمله. ومنه: راوي الحديث وراويته، والتاء للمبالغة.

وقال أبوعمرو الكشي في ترجمته:

ذكر حمدويه، عن محمد بن عيسى أن ثعلبة بن ميمون مولى محمد بن قيس الأنصاري، وهو ثقة خير فاضل مقدَّم، معدود في العلماء والفقهاء الأجلة من هذه العصابة.

قال في الرواشح[2]:

قلت: والذي عهدناه من سيرة الكشي وسنته في كتابه أنه لا يورد الثقة والعلم والفضل والتقدم في أجلة فقهاء العصابة وعلمائها إلّا في من يحكم بتصحيح ما يصح عنه.

وبالجملة، في تضاعيف تتبع فهارس الأصحاب وطرقهم وأُصولهم وجوامعهم واستقصاء أحوال طبقات الأسانيد ومراتبها ودرجاتها يستبين استصحاح ما صح عن ثعلبة.

---

١. الزيادة من الرواشح.

٢. الرواشح السماوية، ص ٥٢، الراشحة السادسة.

ومع ذلك فإنّ رهطاً من أهل هذا العصر مهما وجدوا طريقاً صحيحاً حقيقياً فيه أبوإسحاق ثعلبة أشكل عليهم الأمر وضاق عليهم المُنْتَدَح[1] وجعلوه حسناً غير صحيح.

المرشح السابع

[الكلام في عبدالله بن بكير]

قال [الشهيد الأول] ﷺ في اللمعة في طلاق العدة:

وقد قال بعض الأصحاب: إن هذا الطلاق لا يحتاج إلى محلّل بعد الثلاث ـ يعني به عبدالله بن بكير ـ فإنه قال: استيفاء العدة الثالثة يهدم التحريم؛ استناداً إلى رواية أسندها إلى زرارة.

وقال [الشهيد الثاني] ﷺ في شرحه في (ضه) [أي الروضة البهية] نقلاً عن الشيخ ﷺ:

إنه يجوز أن يكون ابن بكير أسند ذلك إلى زرارة نصرةً لمذهبه الذي كان أفتى به وليس معصوماً لا يجوز عليه هذا، بل وقع منه من الغلط ما هو أعظم منه ـ قال: ـ والعجب مع هذا القدح العظيم أنه قال في الرجال: إن العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عنه وأقرّوا له بالفقه والثقة، وذكر غيره من علماء الرجال كذلك. وهذا الخبر مما صح عن عبدالله بن بكير لأنه في (يب) [أي التهذيب] رواه عن محمد بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عنه، عن زرارة؛ والكل ثقات. انتهى.

وفي الرواشح[2]:

شذوذ الخبر لا ينافي صحته، وهذا الخبر الشاذ المنافي لعموم القرآن الكريم يجب الإعراض عنه مع صحته؛ لكونه على خلاف ما عليه علماء الإسلام.

وأيضاً ليس ببعيد أن يكون مشترطاً في صحة مروي الثقة الغير الإمامي أن لا يكون هو محتاجاً إلى روايته إياه في ترويج رأيه، فلا تصادم بين تجويزه ونقل ذلك الإجماع ولا بين صحة هذا الحديث ووجوب الإعراض عنه أصلاً.

أقول: الشيخ لم يستصِحَّ هذا الحديث ولا مطلق حديث ابن‌بكير، لا بالمعنى

---

١. المُنْتَدَح: المكان الواسع إذا كان اسم مكان، وقد يكون مصدراً، يقال: لي عن هذا الأمر مَندوحة ومُنتَدَح، أي سعة، كما في الصحاح، ج١، ص٤٠٩.

٢. الرواشح السماوية، ص ٥٤، الراشحة السابعة.

المصطلح ولا بالمعنى الآخر، بل نقل عن الأصحاب ما نقل، وهذا لا يجري في مثل هذا الخبر قطعاً لإعراض الأصحاب عنه عياناً، فالمراد ما عداه.

ثمّ ما ذكره الشيخ﵀ من التجويز الظاهرُ أنه للجمع بين الأخبار، فلا اعتراض عليه.

المرشح الثامن

[الكلام في أبي‌عيسى الورّاق]

أبوعيسى الوراق اسمه محمد بن هارون، من أجلة المتكلمين في أصحابنا، والسيد﵀ كثيراً يَنْقل عنه ويبني على قوله، والعامة يبغضونه جدّاً[1] فلا مطعن ولا غميزه فيه أصلاً.

وذكره (د) [أي ابن داوود] في الممدوحين ولم يذكره في المجروحين، مع التزامه إعادة من فيه غميزةٌ مّا في المجروحين، فالطريق من جهته حسن.

و[أمّا] محمد بن هارون الراوي عن أبي‌محمد العسكري﵇ ويروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى وأورده (د) في المجروحين، فضعيف. كل ذلك في الرواشح[2].

المرشح التاسع

[الكلام في إسماعيل بن أبي‌زياد السكوني]

لقد ملأ الأفواه والأسماع وبلغ الأرباع والأصقاع أن السكوني ـ بفتح السين، نسبةً

---

١. قال في الرواشح، ص ٥٥: والعامة يبغضونه جداً ويشمئزّون عن نقله النصوص الجلية على أميرالمؤمنين﵇ حتى أن علّامتهم التفتازاني في شرح المقاصد وإمامهم من قبل فخرالدين الرازي في كتابيه الأربعين ونهاية العقول كغيرهما من متكلّميهم يتقحون في معاندة الحق ولا يستحيون من إنكار ضوء الشمس صاحية النهار، ويقولون: الظاهر أن هذه المذاهب أعني ـ دعوى النص الجلي ـ مما وضعه هشام بن الحكم ونصره ابن الراوندي وأبوعيسى الورّاق وإخوانهم.

٢. الرواشح السماوية، ص ٥٥ ـ ٥٦، الراشحة الثامنة، وهناك ثالث هو محمد بن هارون بن عمران الهمداني صاحب حكاية الحوانيت كما في الرواشح، فراجع.

إلى حي من اليمن، الشعيري[١] الكوفي، وهو إسماعيل بن أبي زياد واسم أبي زياد مسلم ـ ضعيف لأنه كان عامياً، وذلك من المشهورات الأغاليط، والصحيح أن الرجل ثقة، والشيخ في العدة قد عد جماعة قد انعقد الإجماع على ثقتهم وقبول روايتهم وتصديقهم وتوثيقهم، منهم السكوني الشعيري وإن كان عامياً، وعمار الساباطي وإن كان فطحياً وفي كتاب الرجال أورده في أصحاب الصادق عليه السلام بلا ذم أصلاً كالفهرست، والمحقق في نكت النهاية قال في مسألة انعتاق الحمل بعتق أُمّه: هذه رواها السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام، ولا أعمل بما يختص به السكوني، لكن الشيخ رحمه الله يستعمل أحاديثه وثوقاً بما عرف من ثقته.

وفي المسائل العزية[٢] أورد رواية: الماء يطهّر ولا يطهَّر، ونقل قول الطاعن فيها بالسكوني ومنافاته لمسائل اتفق عليها وأجاب:

هكذا قلنا: هو وإن كان عامياً فهو من ثقات الرواة، وقال شيخنا أبوجعفر رحمه الله في مواضع من كتبه: إن الإمامية مجمعة على العمل بما يرويه السكوني وعمار ومن ماثلهما من الثقات، ولم يقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهار الصدق، وكتب أصحابنا مملوة من الفتاوي المستندة إلى نقله. انتهى[٣].

المرشح العاشر
[أقوال الرجاليين جرحاً وتعديلاً]

قول الجارح والمعدِّل من باب النقل والشهادة حجة لا من باب الاجتهاد، فيجب بذل الوسع في تحصيله بالرجوع إلى كتاب الكشي والصدوق ورجال الشيخ وفهرسته والنجاشي وأحمد بن طاووس وغيرها.

وأما ابن الغضائري فمسارع إلى الجرح.

---

١. الشعير: محلة ببغداد، ومنها الشيخ عبدالكريم بن الحسن بن علي، وإقليم بالأندلس، وموضع ببلاد هذيل، والمراد هنا الأخير. صرّح بذلك المحقق الداماد في هامش الرواشح المطبوع، ص ٥٧.

٢. المسائل العزية (ضمن الرسائل التسع)، ص ٦١.

٣. انظر: الرواشح، ص ٥٧ ـ ٥٨ الراشحة التاسعة.

والحكم بصحة حديثٍ في قوة التعديل إلّا مع الخلاف في الراوي فلا تعديل عليه؛ إذ لعله من الاجتهاد، فإن لم يكن الراوي مذكوراً في الرجال أو كان غير معلوم الحال ولا هو بمختلف في أمره لم يكن على البعد من الحق أن يعتبر ذلك الحكم[1].

المرشح الحادي عشر

[ألفاظ التوثيق والجرح]

ألفاظ التوثيق والمدح: ثقةٌ؛ ثَبَتٌ ـ بالتحريك ـ أي حجة كما في الرواشح[2]؛ عدلٌ؛ صدوقٌ؛ عينٌ؛ وجهٌ؛ متقنٌ؛ حافظٌ؛ ضابطٌ؛ فقيهٌ؛ صحيحُ الحديث؛ نقي الحديث؛ يُحتجُّ بحديثه.

ثُمَّ: شيخٌ؛ جليلٌ؛ مقدَّمٌ؛ صالحُ الحديث؛ مشكورٌ؛ خيِّرٌ؛ فاضلٌ؛ خاصٌّ؛ ممدوحٌ؛ زاهدٌ؛ قريبُ الأمر؛ لا بأس به؛ مسكونٌ إلى روايته.

وألفاظ الجرح والذمّ: ضعيفٌ؛ كذّابٌ؛ وضّاعٌ؛ كذوبٌ؛ غالٍ؛ عامّيٌ؛ واهٍ؛ لا شيءٌ؛ متّهمٌ؛ مجهولٌ؛ مضطرب الحديث؛ متروك الحديث؛ مرتفع القول؛ مهملٌ؛ غير مسكونٍ إلى روايته. هذا[3].

المرشح الثاني عشر

[المجهول الاصطلاحي واللغوي]

المجهول اصطلاحاً مَن حَكم عليه أئمة الرجال بالجهالة كإسماعيل بن قُتَيبة من

---

١. انظر: الرواشح، ص ٥٨ ـ ٥٩ الراشحة العاشرة.

٢. الرواشح السماوية، ص ٦٠ الراشحة الثانية عشر.

أقول: ولم يذكر المصنف﵀ الراشحة الحادية عشرة، وهو أنه هل حكم العالم المزكّي كالعلامة بصحة حديث مثلاً في قوة التزكية والتعديل لكل من رواته على التنصيص والتعيين وفي حكم الشهادة الصحيح التعويل عليها في باب أيٍّ منهم بخصوصه أم لا؟ وجهان ذكرهما في الرواشح، ص ٥٩، فراجع.

٣. الرواشح، ص ٥٩ ـ ٦٠ الراشحة الثانية عشر.

أصحاب الرضا عليه السلام وبشر المستنير الجعفي من أصحاب الباقر عليه السلام؛ ولغويٌّ وهو من ليس بمعلوم الحال لعدم ذكره.

والأول يجب أن يحكم بحسبه ومن جهته على الحديث بالضعف ولا يعلّق الأمر على استبانة حاله بخلاف الثاني، فلا يحكم به على الحديث بالضعف، بل لابد من الاستبانة من مظان استعلام حاله من الطبقات والأسانيد والمشيخات والإجازات والأحاديث والسير وكتب الأنساب وما يجري مجراها، فإنْ ظفر بما يصلح للتعويل فذاك وإلّا توقف.

قلت: نعم، ولكن الأول أيضاً متى استبان حاله فلا يكون مجهولاً.

قال رحمه الله[1] في شرح مقدمته على الدراية:

وقد كفانا السلف الصالح من العلماء بهذا الشأن مؤونة الجرح والتعديل غالباً في كتبهم التي صنفوها في الضعفاء كابن الغضائري، أو فيها معاً كالنجاشي والشيخ أبي جعفر الطوسي والسيد جمال الدين أحمد بن طاووس والعلامة جمال الدين بن المطهر والشيخ تقي الدين ابن داوود وغيرهم، ولكن ينبغي للماهر في هذه الصناعة ومَن وهبه الله تعالى أحسن بضاعة تدبُّر ما ذكروه ومراعاة ما قرروه؛ فلعله يظفر بكثير مما أهملوه، ويطلع على توجيه في المدح والقدح قد أغفلوه... ـ إلى أن قال: ـ فلكل مجتهد نصيب. انتهى[2].

المرشح الثالث عشر

[أصحاب الرواية أو اللقاء]

اصطلاح كتاب الرجال للشيخ في الأصحاب: أصحاب الرواية لا أصحاب اللقاء، ولذلك ذكر ابن أبي عمير في أصحاب الرضا عليه السلام لا في أصحاب الكاظم عليه السلام مع أنه لقيه عليه السلام، وهو من أوثق الناس عند الخاصة والعامة وأنسكهم وأعبدهم وأوحدهم جلالة وقدراً، ومن أصحاب الإجماع، وأفقه من يونس.

---

١. عبّر عنه في الرواشح (ص٦٢) ببعض الشهداء المتأخرين، وقلنا في ما سبق أن المراد منه الشهيد الثاني رحمه الله في شرح بداية الدراية.

٢. انظر: الرواشح، ص ٦١ ـ ٦٣، الراشحة الثالثة عشر.

قال في **الفهرست**: «إنه أدرك موسى عليه السلام ولم يرو عنه». يعني قليل الرواية عنه عليه السلام؛ إذ في كتب الأخبار خصوصاً الكتابين روايات مسندة عنه عن الكاظم عليه السلام. وقال النجاشي في كتابه: «إنه لقي موسى عليه السلام وسمع منه أحاديث كناه في بعضها فقال: يا أبا أحمد». وأيضاً لم يذكره في أصحاب الجواد عليه السلام مع أنه قد أدركه لذلك، وذكر في أصحاب الصادق عليه السلام القاسم بن محمد الجوهري وهو من أصحاب الكاظم عليه السلام لقاءً ورواية ولم يلق أباعبدالله عليه السلام اتفاقاً فأورده في أصحاب الكاظم عليه السلام، على أنه من أصحاب اللقاء له والرواية جميعاً. وفي كتب الأحاديث في مسانيد كثيرة: عن عبدالله بن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام وعن حريز بن عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام مع أنه قد ثبت وصح عن أئمة الرجال أن حريز[1] لم يسمع من أبي عبدالله عليه السلام إلّا حديثاً أو حديثين، وكذلك عبدالله بن مسكان لم يسمع إلّا حديث من أدرك المشعر فقد أدرك الحج، وهو قد كان مِن أروى أصحاب أبي عبدالله عليه السلام.

قال الكشي:

وذلك لأن عبدالله بن مسكان كان رجلاً موسراً وكان يتلقى أصحابه عليه السلام إذا قدموا فيأخذ ما[2] عندهم.

وزعم أبوالنضر محمد بن مسعود [العياشي] أن ابن مسكان كان لا يدخل على أبي عبدالله عليه السلام شفقة أن لا يوفيه حق إجلاله، فكان يسمع من أصحابه ويأبى أن يدخل عليه إجلالاً وإعظاماً له عليه السلام، وهو ممن أجمع العصابة على تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم لما يقولون والإقرار لهم بالفقه والعلم، وعنه يروي صفوان بن يحيى وابن أبي عمير وغيرهما من أجلاء أصحاب الحديث وكبرائهم.

وبالجملة، قد أورد الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام جماعة جمة إنما روايتهم عنه بالسماع من أصحابه والأخذ من أصولهم، فمنهم من لم يلقه ولم يدرك عصره عليه السلام، ومنهم من لقيه ولم يسمع منه رأساً أو إلّا قليلاً، وكذلك في أصحاب الباقر عليه السلام عدة من هذا القبيل؛ فاستبان الفرق بين أصحاب الرواية بالإسناد عنه، وأصحاب الرواية

---

١. كذا، والصحيح: حريزاً. وفي الرواشح، ص ٦٤: إن حريز بن عبدالله لم يسمع..

٢. قد تُقرأ في المخطوطة: بما، وما أدرجناه موافق لنقل الرواشح.

بالسماع منه، وأصحاب اللقاء من دون الرواية مطلقاً[١].

المرشح الرابع عشر

[القول في رواية صفوان إشكالاً وجواباً]

قد استُشكل[٢] في استصحاح رواية صفوان بن يحيى عن أبي عبدالله عليه السلام وهو ممن لم يلقه ولا أدرك عصره عليه السلام وذلك في مواضع،[٣] منها قولهم مثلاً: صحيحة صفوان بن يحيى أو ما رواه الشيخ في الصحيح، عن صفوان بن يحيى، عن أبي عبدالله عليه السلام. وذلك لغفلة طويلة وغُفول عريض عما مرّ في المرشح السابق كما في الرواشح[٤] وأن أبامحمد صفوان بن يحيى بياع السابري روايته عنه عليه السلام معدودة من الصحاح وإن كان هو لم يرو عنه عليه السلام بل روى عن الرضا عليه السلام والجواد عليه السلام وتوكل لهما عليهما السلام لأنه روى عن أربعين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام كما في الفهرست[٥]، ولإجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه والإقرار له بالفقه[٦]، ولقول النجاشي والشيخ:

إنه عين ثقة أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث ذو منزلة شريفة له عند الرضا عليه السلام كان يصلي كل يوم مئة وخمسين ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويخرج زكاة ماله كل سنة ثلاث مرات بما قد سبق من التعاقد[٧] بينه وبين عبدالله بن جندب وعلي بن النعمان في بيت

---

١. انظر: الرواشح، ص ٦٣ ـ ٦٥ الراشحة الرابعة عشر، وقال في تتمة كلامه: إلا أن ذلك المسلك في كتاب الرجال يبتدئ من لدن أصحاب الباقر عليه السلام. فهذه راشحة جليلة النفع عظيمة الجدوى في هذا العلم، فكن منها على ذكرى عسى أن تستجدّ بها في مواضع عديدة.

٢. المستشكل هو فئة من الآخذين في هذه العلوم، على حدّ تعبير صاحب الرواشح.

٣. نقل في هامش الرواشح المطبوع، ص ٦٥ عن المؤلف قدس سره أن من المواضع قول العلامة في المختلف والمنتهى والشهيد في الذكرى.

٤. الرواشح، ص ٦٦ الراشحة الخامسة عشر.

٥. قال الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٨٣ برقم ٣٤٦: صفوان بن يحيى... روى عن الرضا و الجواد و أبي جعفر عليهم السلام، و روى عن أربعين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، و له كتب كثيرة مثل كتب الحسين بن سعيد، و له مسائل عن أبي الحسن موسى عليه السلام و روايات.

٦. كما نقله الكشي. وعنه في الرواشح، ص ٦٦.

٧. قد تقرأ في المخطوطة: المتعاقد، وما أدرجناه موافق لنقل الرواشح.

الله الحرام وفاءً لهما بذلك، وكل شيء من البرّ والصلاح يفعله لنفسه كان يفعله عن صاحبيه.

وقال الرضا عليه السلام [فيه][1]: **ما ذئبان ضاريان في غنم غاب عنها رعائها بأضر في دين المسلم عن[2] حبّ الرئاسة لكن صفوان لا يحب الرئاسة[3].**

والرعاء ـ بكسر الراء قبل المهملة وبالمد ـ جمع راعٍ، ومنه ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾[4] وأما الذي بمعنى صوت الإبل فهو بالضم والمعجمة[5].

وبالجملة: فهو لا يروي عنه عليه السلام[6] إلّا بسند صحيح أو إسقاطه الواسطة أبلغ في التصحيح من توسيط واحد موثق كما قال في الرواشح[7]، وفيه نظر واضح.

---

١. الزيادة من الرواشح.

٢. في الرواشح: من، بدلاً من: عن.

٣. نقله العلامة رحمه الله في رجاله، ص ٨٩ هكذا: .. الحسين بن سعيد عن معمر بن خلاد قال: قال أبو الحسن عليه السلام: **ما ذئبان ضاريان في غنم قد غاب عنها رعاؤها، بأضر في دين المسلم من حب الرئاسة. ثم قال عليه السلام لكن صفوان لا يحب الرئاسة.**

وقريب منه ما رواه الكشي في رجاله، ص ٥٠٣ ح ٩٦٦، ولكنه نقل في الكافي، ج ٢، ص ٢٩٧ باب طلب الرئاسة ح ١ هكذا: .. عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلاً فَقَالَ إِنَّهُ يُحِبُّ الرِّئَاسَةَ فَقَالَ: مَا **ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ فِي غَنَمٍ قَدْ تَفَرَّقَ رِعَاؤُهَا بِأَضَرَّ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ مِنَ الرِّئَاسَةِ.**

وقد روى الكليني قريباً من هذه الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام في الكافي، ج ٢، ص ٣١٥ باب حب الدنيا و الحرص عليها ح ٢: .. عَنْ حَمَّادِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ **مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ فِي غَنَمٍ قَدْ فَارَقَهَا رِعَاؤُهَا أَحَدُهُمَا فِي أَوَّلِهَا وَ الْآخَرُ فِي آخِرِهَا بِأَفْسَدَ فِيهَا مِنْ حُبِّ الْمَالِ وَ الشَّرَفِ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ.**

٤. سورة القصص، الآية ٢٣.

٥. قال في لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٥ مادة (رعى): الرَّعْيُ: مصدر رَعَى الكَلأَ و نحوَه يَرْعى رَعْياً. و راعي الماشيةِ: حافظُها، صفةٌ غالبة غلَبَةَ الاسم، و الجمع رُعاةٌ مثل قاضٍ و قُضاةٍ، و رِعاءٌ مثل جائعٍ و جِياعٍ، و رُعْيانٌ مثل شابّ و شُبّانٍ، كسَّروه تكسير الأسماء كحاجِرٍ وحُجْرانٍ لأنها صفة غالبة، و ليس في الكلام اسم على فاعل يَعْتَوِرُ عليه فُعَلَة و فِعالٌ إلا هذا و قولهم آسٍ و أُساةٌ و إساءٌ.

ثم قال: و في حديث الإيمان: **حتى تَرى رِعاءَ الشَّاءِ يَتَطاوَلُون في البُنْيان**... و في التنزيل: ﴿**حتى يُصْدِرَ الرِّعاءُ**﴾ جمع الراعي... قال الأزهري: و أكثر ما يقال رُعاةٌ للوُلاةِ، و الرُّعْيانُ لراعِي الغَنَمِ.

٦. الضمير يرجع إلى أبي عبدالله الصادق عليه السلام.

٧. عبارة الرواشح: ٦٦ ـ ٦٧ هكذا: من الثابت المتبيّن أن صفوان بن يحيى رضوان الله عليه ليس يروي ...

المرشح الخامس عشر

[مراسيل ابن أبي‌عمير]

مراسيل محمد بن أبي‌عمير في حكم المسانيد؛ لما ذكره الكشي أنه حُبس بعد الرضا عليه السلام ونهب ماله وذهبت كتبه، وكان يحفظ أربعين جلداً فلذا أرسل.

وقال النجاشي:

إن أُخته دفنت كتبه في حال استتارها[1] وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب.

وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت فحدّث من حفظه ومما كان له سلف فلذلك أصحابنا يسكنون إلى مراسيله.

وكونها مسانيد في الواقع لا يخرجها عن الإرسال بالنسبة إلينا كما في الرواشح[2].

المرشح السادس عشر

[ديدن النجاشي في النقل]

ديدن النجاشي أنه إذا كان لمن يذكره من الرجال روايةٌ عن أحدهم عليهم السلام يورد ذلك في ترجمته أو ترجمة غيره، فمهما أهمل ذلك فذلك آية أن الرجل عنده من طبقة من لم يرو عنهم عليهم السلام، وكذلك كل من فيه مطعن وغميزة فيلتزم إيراد ذلك البتة في

عن أبي عبدالله عليه السلام إلا بسند صحيح، وإن إسقاطه الواسطة أبلغ وأقوى في التصحيح من توسيط واحد معين منصوص عليه بالتوثيق، وإن ذلك من قبل صفوان بن يحيى كاد لا يخرج الحديث عن الصحة الحقيقية إلى الصحّيّة، فضلاً عن إخراجها عن دائرة الصحة رأساً.

١. في الرواشح: استتاره. وما في المتن موافق لنقل النجاشي.

قال في رجال النجاشي، ص ٣٢٦ برقم ٨٨٧: و روي أنه ضرب أسواطاً بلغت منه، فكاد أن يُقرّ لعظم الألم، فسمع محمد بن يونس بن عبد الرحمن و هو يقول: اتّق الله يا محمد بن أبي عمير! فصبر ففرج الله. و روي أنه حبسه المأمون حتى ولاه قضاء بعض البلاد، و قيل: إن أخته دفنت كتبه في حال استتارها و كونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، و قيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدّث من حفظه و مما كان سلف له في أيدي الناس، فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله و قد صنف كتباً كثيرة.

٢. الرواشح السماوية، ص ٦٧ الراشحة السادسة عشر.

ترجمته أو غيره، فمهما لم يورد ذلك [مطلقاً] وذكره بلا مدح ولا ذمّ فالرجل عنده سالم من كل ذم، فابن داوود لمّا[1] علم ذلك الاصطلاح فكلّما رأى ترجمة رجل خالية في النجاشي عن نسبته إليهم عليهم السلام بالرواية عن أحد منهم عليهم السلام أورده في كتابه وقال: «لم» «جش»، وكلما رأى ذكر رجل في النجاشي مجرداً عن إيراد غمز فيه أورده في قسم الممدوحين من كتابه مقتصراً على ذكره أو قائلاً: «جش» ممدوح، والقاصرون اعترضوا عليه أن النجاشي لم يقل «لم» ولم يأت بمدح ولا ذم بل ذكر الرجل وسكت. كذا في الرواشح[2].

المرشح السابع عشر

[الكلام في حمدان القلانسي وحمدان النهدي]

قال ابن‌داوود:

حمدان بن أحمد (كش) هو من خاصة الخاصة، أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه والإقرار له بالفقه في آخرين.

قلت[3]: الذي نجده في ما هو المعروف من كتاب الكشي في الرجال ـ وهو اختيار الشيخ رحمه الله وخيرته منه ـ ذكر حمدان في موضعين:

إحداهما[4]: في ترجمة تسعة تاسعهم محمد بن أحمد وهو حمدان النهدي قال: سألت أباالنضر محمد بن مسعود عن جميع هؤلاء ـ ونقل جواب أبي النضر إلى حيث قال: ـ وأما محمد بن أحمد النهدي فهو حمدان القَلانسي كوفي فقيه ثقة خير.

والأُخرى[5]: في ترجمة محمّد بن إبراهيم الحضيني ـ بالحاء[6] المهملة المضمومة

---

١. في المخطوطة: لم. واستظهرناه كذلك. وفي الرواشح: .. حيث إنه يعلم هذا الاصطلاح ..

٢. الرواشح، ص ٦٧ ـ ٦٨ الراشحة السابعة عشر.

٣. القائل هو صاحب الرواشح لا المؤلف قدس سرهما.

٤. كذا، والظاهر: أحدهما.

٥. كذا، والظاهر: والآخر.

٦. في المخطوطة: بالهاء، وهو سهو.

قبل الضاد المعجمة والنون بين اليائين ـ الأهوازي، قال ابن‌مسعود: قال: حدثني حمدان بن أحمد القلانسي، قال: حدثني معاوية بن حُكَيم، عن أحمد بن محمد بن أبي‌نصر، عن حمدان الخضيني، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن أخي مات. فقال: رحم الله أخاك فإنه كان من خصّيص شيعتي[١].

قال محمد بن مسعود: حمدان بن أحمد من الخصّيص. قال: الخاص الخاص.

وفي **الخلاصة**: قال: خاصة الخاصة، كما في كتاب ابن داوود.

قلت[٢]: فاعل «قال» الثاني أيضاً ابن‌مسعود، يعني أبوعمرو الكشي قال: [قال][٣] ابن‌مسعود: حمدان بن أحمد من الخصيص. ثم أكّد ذلك وبيّنه فقال: الخاص الخاص.

وأحمد بن طاووس رحمه الله في كتابه نقل عن الكشي من قولي محمد بن مسعود قوله الأول مقتصراً عليه، من دون ما قاله أخيراً في التأكيد هكذا: قال ابن‌مسعود: حمدان بن أحمد من الخصيص.

فيتعجب[٤] مما قال في ما وضعه على **الخلاصة**: قوله «خاصة الخاصة» يشعر بكون قوله «حمدان من الخصيص» استفهاماً، وأن الآخر جوابه. وحينئذ فالمجيب مجهول فلا دلالة فيه على ما يوجب الترجيح.

وقال في **الاستبصار**[٥] في باب عدد التكبيرات على الميت: محمد بن أحمد الكوفي ولقبه[٦] حمدان ثقة.

فأما ما قاله النجاشي: «محمد بن أحمد بن خاقان النهدي أبو جعفر القلانسي

---

١. نقلها العلامة في الخلاصة، ص ١٥٢ برقم ٧٠؛ والكشي في رجاله، ص ٥٦٣ برقم ١٠٦٤.

٢. القائل هو المحقق الميرداماد في الرواشح، ص ٦٩.

٣. الزيادة من الرواشح.

٤. في الرواشح: فاليتعجّب. وهو أظهر.

٥. الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٦، باب ٢٩٣، وليست لفظة «ثقة» في الطبعة الحروفية منه.

٦. «ولقبه» ساقطة من الرواشح المطبوع، ولا تستقيم العبارة بدونها.

المعروف بحمدان كوفي مضطرب» فلا يوجب الضعف والطعن مع شهادة العياشي والكشي له بالفقه والثقة والخيرية وبأنه من الخصيص ومن الخاص الخاص وحكم الشيخ له بالثقة ولا هو بمدافع للإجماع المنقول؛ إذ مقتضى ذلك الإجماع أنه لا يرسل ولا يسوغ القطع والإسقاط إلّا مع كون الواسطة ثقة صحيح الحديث لا أنه لا يروي إلّا عن ثقة، ومعنى الإضطراب هناك كونه مضطرب الحديث أكثر[١] الرواية عن الضعفاء، وذلك لا ينافي كون الإرسال منه أبداً بإسقاط الواسطة الثقة لا غير لا أنه مضطرب المذهب.

كيف، وهو من الخصيص والخاص الخاص! بشهادة من حكمُه القطبُ وقولُه المدارُ، على أن فساد المذهب لا يثلم في الإجماع المذكور[٢] لكن كتاب الكشي ساذج[٣] ولسانه ساكت عن ادعاء هذا الإجماع إلّا أن يقال[٤]: إن المعهود من سيرته أنه لا يطلق القول بالفقه والثقة والخيرية والعدّ من خاصّ الخاصّ إلّا في من يحكم بتصحيح ما يصح عنه وينقل على ذلك الإجماع، أو لعل ابن‌داوود قد ظفر بهذا الادعاء في أصل كتاب الكشي، والشيخ﵀ لم يورده في اختياره المعروف من كتاب الكشي في هذا الزمان؛ كل ذلك في الرواشح[٥]، فتأمل.

المرشح الثامن عشر

[الكلام في محمد بن إسماعيل]

إن رئيس المحدثين[٦] كثيراً يروي عن الفضل بن شاذان[٧] عن طريق محمد بن

---

١. في الرواشح: أكثريّ.

٢. في الرواشح هنا زيادة: فضلاً عن الإضطراب فيه.

٣. في الرواشح: سازج.

٤. في الرواشح: إلا أن يقول.

٥. الرواشح السماوية، ص ٦٩ـ٧٠ الراشحة الثامنة عشر.

٦. وهو ثقة الإسلام الكليني في كتابه القيّم: الكافي.

٧. في الرواشح: من، بدل: عن.

إسماعيل هكذا: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان. ومحمد بن إسماعيل هذا هو الذي يروي عنه الكشي أيضاً عن الفضل حيث يقول في كتابه في الرجال: محمد بن إسماعيل قال حدثني الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ارتد الناس إلّا ثلاثة أبوذر وسلمان والمقداد؟ [قال:][1] فقال عليه السلام: **أين[2] أبوساسان وأبوعمرة الأنصاري؟**

محمد بن إسماعيل قال: حدثني الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن وهب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: **جاء المهاجرون والأنصار وغيرهم بعد ذلك إلى علي عليه السلام فقالوا له: أنت والله أميرالمؤمنين وأنت والله أحق الناس وأولاهم بالنبي صلى الله عليه وآله، وهلم يدك نبايعك؛ فوالله لنموتن قدّامك! فقال علي عليه السلام: إن كنتم صادقين فاغدوا عليّ غداً محلّقين** الحديث.[3]

وهو محمد بن إسماعيل أبوالحسين ـ ويقال أبوالحسن ـ النيسابوري المتكلم الفاضل المتقدم البارع المحدث تلميذ الفضل بن شاذان الخصيص به، كان يقال بَنْدُفَرّ، البند ـ بفتح الباء الموحدة وتسكين النون والدال المهملة أخيراً ـ العلم الكبير، جمعه: بُنُود، وهو فَرُّ القوم ـ بفتح الفاء وتشديد الراء ـ وفُرَّتُهُم ـ بضمّ الفاء وعلى القاموس كلاهما بالضم والحق الأول ـ [أي:] من خيارهم ووجههم الذي يَفْتَرُّونَ عنه أي يتحادثون ويتشافهون ويستكثرون من كشف أسنانهم بالحديث[4] عنه والبحث عن أموره ويقال له أيضاً بندُوَيه، وربما يقال ابن بندوَيه بانضمام «ويه» إلى «بند» كبابويه ونفطويه.

قال في **الصحاح**[5]:

---

١. الزيادة من الرواشح.

٢. في الرواشح: فأين.

٣. انظر: اختيار معرفة الرجال، ص٨، ح١٧ و ١٨.

٤. في الرواشح: بتحديث.

٥. الصحاح، ج ٤، ص ٢٢٥٧ ـ ٢٢٥٨ مادة (ووه) و(ويه).

إذا تعجبت من طيب الشيء قلت: واهاً ما أطيبه! وإذا عزيته بالشيء[١] قلت: ويهاً يا فلان، وويه كلمة يقال في الاستحثاث، وأما سيبويه ونحوه من الأسماء فهو اسم بُني مع صوت فجعلا اسماً واحداً وتثنيته سيبويهان، وجمعه سيبويهون.

وفي **القاموس**[٢]: البند: العلم الكبير، ومحمد بن بندويه من المحدثين.

فهذا الرجل شيخ كبير [فاضل][٣] جليل القدر معروف الأمر دائر الذكر بين أصحابنا الأقدمين ـ رضوان الله عليهم[٤] ـ في طبقاتهم وأسانيدهم وإجازاتهم، والشيخ ﷺ ذكره في كتاب الرجال في باب «لم» [أي من لم يرو عنهم عليهم السلام] فقال: محمد بن إسماعيل نيسابوري[٥] يُدعى بندفر، ومكي بن علي بن سختويه فاضل.

ونقل عنه في **الفهرست**[٦] في ترجمة أبي يحيى الجرجاني أحمد بن داوود بن سعيد الفزاري[٧] فقال: وذكر محمد بن إسماعيل النيسابوري أنه هجم عليه علي بن طاهر[٨] وأمر بقطع لسانه ويديه ورجليه وبضرب[٩] ألف سوط وبصلبه[١٠] لسعاية سعي بها إليه معروفة، سعى بها محمد بن يحيى الرازي وابن البغوي وإبراهيم بن صالح بحديث[١١] روى محمد بن يحيى لعمر بن الخطاب فقال أبو يحيى: ليس هو عمر بن الخطاب وإنما هو عمر بن شاكر، فجمع الفقهاء فشهد مسلم أنه على ما قال هو عمر بن مسلم،

---

١. الزيادة من الرواشح.

٢. **القاموس المحيط**، ج١، ص١٠٩ مادة (فرر).

٣. الزيادة من الرواشح.

٤. هنا رمز (رض) في الأصل فككناه كما في الرواشح.

٥. في الرواشح: يكنى أبا الحسن النيسابوري.

٦. **الفهرست**، ص٨٠، رقم ١٠٠.

٧. جاء هنا هامشٌ غير معلَّم عليه والظاهر أنَّ موضعه هنا وهو: فزر أبو قبيلةٍ من تميم، وفزارة أبوحيّ من غطفان.

٨. في الرواشح: محمد بن طاهر.

٩. في الرواشح: يضرب، بصيغة المضارع، وما في المتن أظهر.

١٠. في الرواشح: يصلبه.

١١. في الرواشح: لحديث.

وأنكر ذلك أبو عبدالله المروزي وكتمه بسبب محمد بن يحيى منه، وكأن أبو يحيى قال: هما يشهدان لي. فلما شهد مسلم قال: غير هذا شاهد إن لم يشهد[١] فشهد بعض ذلك المجلس عنده رجل علمه ـ أي عرفه ـ[٢].

وبالجملة طريق الكليني والكشي وغيرهما من الرؤساء إلى الفضل بن شاذان من النيسابوريين الفاضلين تلميذيه[٣] وصاحبيه محمد بن إسماعيل بن بندفر وأبي الحسن علي بن محمد القُتَيبي وحالُهما وجلالة أمرهما عند الماهر أعرف من أن يوضح[٤].

وبعض أهل العصر يقول: محمد بن إسماعيل البُندقي، وآخرون أيضاً يحتذون مثاله ولا أرى له وجهاً؛ فإن بُندُقه ـ بالنون الساكنة بين الباء الموحدة والدال المهملة المضمومتين قبل القاف ـ أبو قبيلة من اليمن، ولم يقع إليّ من كلام أحد أن محمد بن إسماعيل النيسابوري كان من تلك القبيلة إلّا في بعض كلام الكشي[٥] في ترجمة الفضل بن شاذان، وظني أنه تصحيف وتحريف من عمل قلم الناسخ.

وليعلم أن طريق الحديث بمحمد بن إسماعيل النيسابوري هذا صحيح لا حسن كما وقع في بعض الظنون، ولقد وصف العلامة وغيره أحاديث كثيرة هو في طريقها بالصحة، وكذلك شقيقه علي بن محمد بن قُتيبة النيسابوري أيضاً صحيح لا حسن؛ كل ذلك في الرواشح[٦].

---

١. في هامش الرواشح: يعني قال أبو يحيى ومحمد بن طاهر: إن لم يشهد أبو عبدالله فشاهد آخر غيره.

٢. في الرواشح: فشهد بعد ذلك المجلس عنده وخلا عنه.

٣. في الأصل: تلمذيه. وما أدرجناه هو الصحيح المطابق لما في الرواشح.

٤. قال هنا في الرواشح، ص ٧٢: إلا أن أباالحسن علي بن محمد بن قتيبة كما يُكثِر الروايةَ عن شيخه الفضل بن شاذان فكثيراً ما تكون روايته عن عدة من الثقات غيره أيضاً. وأما أبوالحسين محمد بن إسماعيل فقلّما توجد له رواية عن غير أبي محمد الفضل بن شاذان النيسابوري.

٥. والكلام هذا: ذكر أبو الحسين محمد بن إسماعيل البندقي النيسابوري أن الفضل بن شاذان بن الخليل نقاه عبدالله بن طاهر عن نيسابور بعد أن دعا به واستعلم كتبه، فذكر أنه يجب أن يقف على قوله في السلف، فقال أبو محمد: أتولّى أبا بكر وأتبرأ من عمر، فقال له: ولم تتبرأ من عمر؟ فقال: لإخراجه العباس من الشورى، فتخلص منه بذلك. انظر: الرواشح، ص ٧٣.

٦. الرواشح السماوية، ص ٧٠ ـ ٧٤ الراشحة التاسعة عشر.

المرشح التاسع عشر
[الفروق اللغوية في المشيخة والشيخة والشيخان والصحيح في لفظتي الكشي والنجاشي]

السواد الأعظم من الناس يغلطون فلا يفرقون بين المَشْيَخَة والمَشِيخَة ولا بين الشَّيْخَة والشيخية ولا بين شِيخان، وشَيخان ويضمون كاف الكشي، ويشددون النجاشي.

فالمَشْيَخَة ـ بإسكان الشين بين الميم والياء المفتوحتين ـ جمع الشيخ كالشيوخ والأشياخ والمشايخ على الأشهر الأكثر.

وقال المطرزي في كتابيه المُغرب والمُعرب: وإنها اسم للجمع، والمشايخ جمعها، وأما المَشِيخة ـ بفتح الميم وكسر الشين ـ فاسم المكان من الشيخ والشيخوخه كالمَسِيحة من السياحة والسيح والسَّيحان، والمَتِيهة [مِنَ التيه][1] والتيهان، ومعناها عند أصحاب هذا الفن: المسندة أي محل ذكر الأشياخ والأسانيد، فالمَشِيخة موضع ذكر المَشْيَخة.

والشِيَّخَة ـ بكسر[2] الشين وسكون الياء وفتحها ـ لفظة جمعٍ معناها الهرمى الضعفىٰ و[3]كغِلْمَة بكسر العين المعجمة وسكون اللام، وعِوَدة بكسر المهملة وفتح الواو، في جمعي غُلام وعود.

وأما الشَّيْخَة [بفتح الشين وسكون الياء] فكلمة تأنيث للمرأة كالشيخ للرجل، كما العود[4] للمسنّ من الإبل، والعودَة للناقة المسنّة.

والشِّيخان بالكسر جمع شيخ، وشَيخان بالفتح اسم موضع[5].

---

١. الزيادة من الرواشح، ولا يستقيم المعنى بدونها.

٢. في الأصل: بكشر، وهو سبقٌ ذهني من الكاتب.

٣. الظاهر أن الواو زائدة؛ لأنه في مقام التمثيل لوزني الشيخة لا العطف عليها، ولا توجد الواو في الرواشح.

٤. كذا، وفي العبارة تكلّف، وفي الرواشح: كالعود.

٥. قال في الرواشح، ص ٧٥ـ٧٦: قال ابن الأثير في نهايته: فيه ـ أي في الحديث ـ ذكر شيخان جمع ←

واعلم أن الكشي صاحب أبي النضر محمد بن مسعود العياشي السُّلَمي السمرقندي من «كش» البلد المعروف على مراحل من سمرقند؛ قال الفاضل البرجندي[١]:

كَشّ ـ بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمة ـ من بلاد ماوراء النهر، بلد عظيم ثلاثة فراسخ، في ثلاثة فراسخ والنسبة إليها[٢]: كشّي. وفي القاموس[٣]:

الكشي[٤] بالضم: الذي يلقح به النخل، وكَش بالفتح: قرية بجرجان.

وليست هذه النسبة إليها[٥].

والنجاشي أبوالعباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن النجاشي الذي وُلّي الأهواز، وكتب إلى مولانا أبي عبدالله عليه السلام يسأله، وكتب مولانا عليه السلام رسالة عبدالله بن النجاشي المعروفة، ولم يُر له عليه السلام مصنّف غيرها؛ كل ذلك في الرواشح[٦].

النَجَش بفتحتين وبالسكون أيضاً: أن تَستام السلعة بأزيد من ثمنها ـ وأنت لا تريد

← شيخ كضيف وضيفان. وفي حديث أحد ذكر شيخان ـ بفتح الشين ـ موضع بالمدينة عسكر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة خرج إلى أحد وبه عرض الناس.

ثمّ قال: قلت: فأما صاحب القاموس فكأنه قد أخطأ في ما قال: «شيخان لقب مصعب بن عبدالله المعدن وموضع بالمدينة معسكره يوم أحد»؛ فإن الموضع شيخان بتسكين الياء بعد الشين المفتوحة، واللقب شيّخان بتشديدها مفتوحة، وهو فيعلان من شاخ يشيخ كما تَيَّهان أيضاً ـ بتشديد الياء وفتحها بعد التاء المفتوحة ـ فيعلان من تاه يتيه معناه الحيور. قال في المغرب: وبه سمّي والد أبي الهيثم مالك بن التيهان، وهو من الصحابة. وكما أن الهيّبان ـ بفتح الهاء والياء المشددة ـ فيعلان من الهيبة: الخوف.

١. في الرواشح: البيرجندي.

٢. في الرواشح: إليه، وكلاهما صحيح.

٣. القاموس المحيط، ج٢، ص٢٨٦.

٤. في الرواشح: الكش.

٥. قال في الرواشح: ... فعلى تقدير الصحة، فليست هذه النسبة إليها، ولا في المعروفين من العلماء من يعدّ من أهلها.

٦. الرواشح السماوية، ص ٧٤ ـ ٧٦ الراشحة العشرون.

شراءها ـ ليراك الآخر فيقع فيه، وكذا في النكاح وغيره، وأصله من نجش الصيد وهو إثارته، والصواب النجاشي بتخفيف الجيم والياء جميعاً[١].

وفي المغرب: والنجاشي ملك الحبشة بتخفيف الياء سماعاً من الثقات [وهو اختيار الفارابي][٢].

وعن صاحب التكملة: بالتشديد.

وعن الغوري كلتا اللغتين، وأما تشديد الجيم فخطأ ثم قال: واسمه صحمة[٣] والسين تصحيف[٤].

المرشح العشرون

[الكلام في محمد بن أحمد العلوي العريضي]

في كثير من أسانيد الأحاديث: عن محمد بن أحمد العلوي عن أبي هاشم الجعفري.

وفي كتاب الرجال ذكره في باب «لم» [أي باب من لم يرو عنهم عليهم السلام] وقال: روى عنه[٥] أحمد بن إدريس.

قال في الرواشح[٦]:

يروي عنه: العمركي بن علي البُوفكي النيسابوري، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن

---

١. في هامش الرواشح، ص ٧٧: لأن الألف عوض من إحدى ياء النسبة.

٢. الزيادة من الرواشح.

٣. كذا، وفي الرواشح: أصحمة.

٤. انظر: الرواشح السماوية، ص ٧٦ ـ ٧٧ الراشحة العشرون. قال بعد ذلك: قال صاحب القاموس: أصحمة بن بحر ملك الحبشة النجاشي أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وآله. وفي النهاية الأثيرية: وفيه ذكر النجاشي في غير موضع. وهو اسم ملك الحبشة وغيره. والياء مشدّدة، وقيل: الصواب تخفيفها، وفي (ق) تخفيفها أسرع وتكسر نونها وهو أفصح.

٥. في الرواشح: «في باب (لم)، فقال محمد بن أحمد العلوي روى عنه».

٦. الرواشح السماوية، ص ٧٧ الراشحة الحادية والعشرون.

إدريس، وسعد بن عبدالله، ومحمد بن الحسن بن فرُّوخ الصفار. والعلّامة في باب نسيان إحرام المتمتّع عدّ طريقاً هو فيه صحيحاً في **المنتهى**[١] وفي **المختلف** حسناً[٢].

ويقال: العلوي نسبة إلى عليّ العُريضي ابن مولانا الصادق عليه السلام، وهو الذي يروي عن أخيه موسى عليه السلام مراراً، وهو مكرم معظم، حاله أعظم من أن يوصف، ونص على ذلك ابن طاووس الحسني الحسيني رحمه الله في **ربيع الشيعة**[٣].

المرشح الحادي والعشرون

[الكلام في سليمان بن مهران الأعمش الكوفي]

الأعمش الكوفي المشهور، ذكره الشيخ رحمه الله في أصحاب الصادق عليه السلام، وهو أبومحمد سليمان بن مهران الأزدي مولاهم معروف بالفضل والثقة والجلالة والتشيع والاستقامة، والعامة أيضاً مثنون عليه مع اعترافهم بتشيّعه[٤]. له ألف وثلاثمئة حديث. مات سنة ثمان وأربعين ومئة عن ثمان وثمانين سنة[٥].

المرشح الثاني والعشرون

[الكلام في أبي عبدالله الحسين البزوفري]

أبوعبدالله البزوفري هو الحسين بن علي بن سفيان بن خالد بن سفيان. قال النجاشي: شيخٌ ثقةٌ جليلٌ من أصحابنا، له كتبٌ[٦].

---

١. الأولى أن يقال: في المنتهى صحيحاً؛ حفظاً للسياق كما في الرواشح.

٢. قال في الرواشح، ص ٧٧: ونحن نقول: الحق إطلاق الحكم على الطريق من جهته بالصحة وإن لم يوجد تنصيص عليه بالتوثيق بخصوصه.

٣. ذكر تفصيل ذلك في الرواشح، ص ٧٧ ـ ٧٨، فراجع إن شئت.

٤. قال في الرواشح، ص ٧٨ ـ ٧٩: والعجب أن أكثر أرباب الرجال قد تطابقوا على الإغفال من أمره. ولقد كان حرياً بالذكر والثناء عليه لاستقامته وثقته وفضله والاتفاق على علوّ قدره وعظم منزلته.

٥. لاحظ: الرواشح السماوية، ص ٧٨ ـ ٧٩ الراشحة الثانية والعشرون.

٦. إلى هنا في الرواشح السماوية، ص ٧٩ الراشحة الثالثة والعشرون.

والبزوفري بضم الباء الموحدة والزاء المعجمة وفتح الفاء بعد الواو الساكنة والراء المهملة والياء المشددة. عن توضيح الرجال.

المرشح الثالث والعشرون

[في ضبط بعض الألفاظ]

يقول[١]:

محمد بن يحيى الرازي الذي سعى على أبي يحيى الجرجاني مثلاً ولا يستشعرون[٢] من أن هذه من السعاية المتعدية بالباء و«إلى» معاً في استعمال واحد، لا من السعي بمعنى العدو والعمل والكسب وولاية الأمر المتعدى تارة بـ«إلى» وتارة باللام وتارة بـ«على»[٣].

ومن الذائعات[٤] قصة ذي اليدين واسمه الخِرْباق كِسرْبال، سمّي به لأنه كان يعمل بيديه جميعاً[٥] وكان من الصحابة، وهو الذي قال: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ﷺ؟! وحكم الميزان العقلي والبرهان الحكمي وجوب عصمة النبي ﷺ عن السهو في ما يتعلق بأمور الدين وعليه الشيخ الرئيس.[٦] قال الصدوق: وكان شيخنا محمد بن أحمد بن الحسن بن الوليد يقول: أول درجة في الغلوّ نفي السهو عن النبي ﷺ.

وفيه: أن أول درجة في إنكار حقّ النبوة إسناد السهو إلى النبي ﷺ في ما هو نبي

---

١. القائل هو بعض فضلاء العصر غير المتثقفين في العربية كما عبّر عنه كذلك في الرواشح، ص ٨٠.

٢. الكلمة مشوشة في المخطوطة، أدرجناها من الرواشح.

٣. انظر: الرواشح السماوية، ص ٨٠ ـ ٨١ الراشحة الرابعة والعشرون، ثمّ ذكر الضابط في ذلك عن ائمّة اللسان مثل الجوهري وابن الأثير والأزهري، فراجع.

٤. من قوله «ومن الذائعات» إلى آخر هذا المرشح نقله في الرواشح، ص ٨٣ ـ ٨٨ الراشحة الخامسة والعشرون.

٥. نقل ذلك في الرواشح، ص ٨٤ من الصحاح، ونقل عن المطرزي في المغرب أنه لقّب بذلك لطول يديه، ونقل عن بعض شروح صحيح مسلم أنه قيل: في يده طول، أي سعة وسخاوة. وقال بعضهم: قيل له ذواليدين لأنه هاجر هجرتين.

٦. في إلهيات الشفا كما صرّح بذلك الميرداماد في الرواشح، ص ٨٦.

فيه، ولا مغالاة؛ إذ هذه الملكة لنفس النبي ﷺ بإذن الله تعالى وفضله، وما تضمنته الرواية إنما كان من باب تشريع السنّة وتعليم الأُمة لا لتدارك ما فاته من الصلاة المفروضة بالسهو.

ففي صحيحي بخاري[١] ومسلم[٢] أنه ﷺ صلى العصر في ركعتين[٣] فقال ذو اليدين: أقصر [ت] الصلاة.. إلى آخره، فقال ﷺ: **كل ذلك لم يكن**. فقال: قد كان بعض ذلك. فقال ﷺ: **أكما يقول ذو اليدين**؟ قالوا: نعم. فتقدّم فصلّى ما ترك[٤].

ومن المختصّ برواية مسلم في صحيحه عن عمران بن حصين أنه ﷺ صلّى العصر وسلّم في ثلاث ركعات، ثم دخل منزله، فقام إليه رجل يقال له الخرباق فذكر صنيعه فخرج غضبان[٥] فقال: **أصدق هذا**؟ قالوا: نعم. فصلّى ركعةً ثم سلّم ثم سجد سجدتين ثم سلّم[٦].

وكذلك أيضاً رواه من رواه من أصحابنا معزياً[٧] إلى ذي اليدين.

ثمّ مقتول أميرالمؤمنين ﷺ بنهروان ـ وقد ثبت وصحّ وتواتر مرويّ الأُمة من

---

١. كذا، والمشهور البخاري.

٢. راوي الحديث أبوهريرة: نقله في الرواشح، ص ٨٥ عن كتابي مصابيح البغوي ومشكوة الطيبي من المتفق على روايته في صحيحي البخاري ومسلم.

٣. تتمة الرواية هكذا:.. في ركعتين، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتّكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبّك بين أصابعه ووضع خدّ الأيمن على ظهر كفّه اليسرى، وفي القوم أبوبكر وعمر فهاباه أن يكلّماه، وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذواليدين، قال: يا رسول الله! أقصرت..
وفي هامش الرواشح المطبوع (ص ٨٥) نقلت تعليقة عن محمود البروجردي قال: الظاهر أنه ﷺ أخذ خلاصة عبائر المصابيح والمشكوة والصحيحين في مضمون الرواية ونقلها على الترتيب مع حذف السند، فالعبارة بتفاريقها مع اختلاف يسير مأخوذة من الكتب الأربعة مروية عن أبي هريرة، وفي الطريق على ما ظفرت به في صحيح مسلم سفيان بن عيينة.. إلى آخر ما قال، فراجع.

٤. للرواية تتمة نقلها في الرواشح (ص ٨٥) إلّا أن في ما نقله هنا كفاية.

٥. في الرواشح: غضباناً.

٦. انتهى ملخّصاً. انظر تفصيله في الرواشح، ص ٨٥.

٧. معزياً: ناسباً.

المخالف والمؤالف فيه عنه ﷺ: «**يَقْتُلُهُ خير هذه الأُمة**» و«**يَقْتُلُهُ خير الخلق والخليقة**» و«**يخرج على**[1] **خير فرقة من الناس**» و«**يقتله خير خلق الله**» ـ هو على قول الأكثر: ذو الثُّديَّة بضم الثاء المثلثة وفتح الدال المهملة قبل الياء المثناة من تحت المشددة المفتوحة والهاء الملفوظة في الوصل تاءً على تصغير الثَّدْي، سمي بذلك لما له في أحد جنبيه شبه ثدي المرأة[2].

المرشح الرابع والعشرون

[تحقيق في ابن سنان]

ربما ظُنّ أنه حيث يقع في السند ابن سنان متوسطاً بين البرقي وإسماعيل بن جابر فهو محمد الأشهر جرحه لا عبدالله الثقة، فليس من طبقة البرقي إذ هو في أصحاب الصادق عليه السلام، فرواية البرقي عن عبدالله بإرسال وقطع، واستصحاحها كما عن العلامة وغيره لا يصح.

وفيه: أن محمد بن خالد البرقي ذكره في كتاب الرجال في أصحاب الكاظم عليه السلام، وأورده أيضاً في أصحاب الرضا عليه السلام ووثّقه، وقال: إنه ومحمد بن سليمان الديلمي البصري ومحمد بن الفضل الأزدي الكوفي الثقة جميعاً من أصحاب موسى عليه السلام.

وذكره أيضاً في أصحاب الجواد عليه السلام وقال: محمد بن خالد البرقي من أصحاب موسى ابن جعفر والرضا عليهما السلام.

فلا استبعاد في لقائه أصحاب الصادق عليه السلام كعبدالله بن سنان وغيره.

وأيضاً الثابت بنقل الكشي والنجاشي أن عبدالله كان خازناً للمنصور والمهدي والهادي والرشيد، فيكون هو والبرقي متعاصرين.

وأيضاً طريق الشيخ إلى عبدالله بن سنان في (ست) [أي **الفهرست**] ينتهي إلى علي بن

---

١. في **الرواشح**: عن.

٢. ونقل فيه: ذواليدية بالياء المثناة من تحت بدل الثاء المثلثة، ومؤتن اليد أيضاً؛ لاحظ تفصيل ذلك في **الرواشح**، ص ٨٧.

إبراهيم، عن ابن أبي عمير، عنه؛ ومن طريق آخر إلى ابن بَطَّة عن أبي عبدالله محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الهمداني، عنه؛ ومن طريق آخر إلى الحسن بن الحسين السكوني عنه؛ وطريق النجاشي إليه إلى عبدالله بن جبلة عنه.

فإذا كان ابن أبي عمير وهو من أصحاب الرضا عليه السلام، ومحمد بن علي الهمداني وهو من أصحاب العسكري عليه السلام، والسكوني وهو من طبقة من لم يرو عنهم عليهم السلام، وكذا ابن جبلة قد أدركوا عبدالله بن سنان، فما البعد في إدراك من هو من أصحاب الكاظم عليه السلام إياه ؟!

وأيضاً حَكَمَ بعض أئمة الرجال برواية عبدالله بن سنان عن الكاظم عليه السلام، وقد نقله النجاشي، فيكون طبقته بعينها طبقة ثعلبة بن ميمون وإسحاق بن عمار وداوود بن أبي يزيد العطار وزرعة وغيرهم من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، والبرقي يروي عنهم كثيراً[١].

المرشح الخامس والعشرون
فيها ضوابط في النسبة

الهمداني: من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى أصحاب الصادق عليه السلام بإهمال الدال بعد الميم الساكنة، نسبة إلى همْدان قبيلة من اليمن منها الحارث، وأما في ما بعد فقد يكون كذلك، وقد يكون بالتحريك وبإعجام الذال نسبةً إلى هَمَدان[٢] البلدة المعروفة، بناها هَمَذان بن الفَلُّوح[٣] بن سام بن نوح، وذلك كأحمد بن زياد بن جعفر الهمذاني الثقة، ومحمد بن علي بن إبراهيم الهمذاني وكيل الناحية، هو و[٤]ابنه القاسم، وأبوه

---

١. الرواشح السماوية، ص ٨٩ ـ ٩٠ الراشحة السادسة والعشرون.

٢. كذا، والأظهر أن يقال: همذان ـ بالذال ـ كما هو صريح عبارة المصنف: بإعجام الذال..، وكذلك في الرواشح؛ إلّا أن يراد ما هو المشهور الآن من تلفّظه همدان ـ بالدال المهملة ـ.

٣. في الرواشح المطبوع: همدان بن الفلوج.

٤. في المخطوطة: «وهو»، بدلاً من «هوو»، وهو غلط.

علي، وجدّه إبراهيم، وهم جميعاً أجلّاء.

والتيمُلي[١] كما في الحسن بن علي بن فضال وغيرهم نسبة إلى تيم الله.

وللعرب في النسبة مذهبان: تقول في مثل أبي‌بكر وابن‌الزبير: بكري وزبيري، وفي مثل امرئ القيس وعبدشمس: مرئي وعبدي.

وربما أخذتْ بعضَ الأول وبعض الثاني فركّبتها وجعلت بينهما اسماً واحداً، ففي عبدالقيس وعبدالدار مثلاً: عَبْقَسيّ وعَبْدَريّ، وهذا سماعي.

وفي المركبة ينسب إلى الصدر يقال حضري ومعدي في حضرموت ومعديكرب، وفي نحو خمسة عشر واثني عشر ـ اسمي رجل ـ: خمسي واثني أو ثنوي، وإذا كان للعدد فلا يجوز.

ومن التغيير الشاذ في النسبة نحو أسكورانيي[٢] إلى إسكندرية، وحروريّ إلى حرورا بالمدّ والقصر طريقة[٣] الخوارج.

ودم بحراني وهو شديد الحمرة إلى بحر الرحم، وهو عمقها.

وأما البحراني إلى البحرين فعلى قول من جعل النون معتقب الإعراب.

ومما غيّر للفرق: الدَّهْري بالفتح للقائل بقدم الدهر، والدُّهْري بالضم للشيخ المسنّ.

وقد يعوض من إحدى يائي النسب ألف فيقال: اليمنيّ بالتشديد واليماني بالتخفيف.

ومنه الثمانِي والرباعِي بالتخفيف.

ويجب حذف تاء التأنيث فيقال: السجدة الصَلَوِيّة، والأموال الزكَوِيَّة، والحروف الشَّفَهِيَّة أو الشَّفَوِيَّة[٤].

---

١. في الرواشح: التيمي. وما في المتن هو الصحيح.

٢. في الرواشح: نسخة بدل: اسكندراني.

٣. الكلمة مشوشة في المخطوطة، ولا توجد اللفظة وكذا ما بعدها (الخوارج) في الرواشح المطبوع.

٤. إلّا أن الجوهري ليس يستصوب في الأخير إلّا الشفهيّة بالهاء، ويقول: الشفوية بالواو كالشفتيّة بالتاء في الخطاء. كما في الرواشح، ص ٩٣.

ومن القياس فتح المكسورة كنَمَري ودُؤَلي في نَمِر ودُئِل، وحذف ياء فَعِيلَة كحَنَفيّ ومَدَني إلى حَنِيفَة والمَدِينَة، والفَرَضي إلى الفَرِيضَة إلّا ما كان مضاعفاً أو معتلّ العين كشديديّ وطوليّ. وكذا فُعَيْلَة بالضم كجُهَنيّ في جُهَيْنَه وعُمَرَني في عُمَرَيْنَة، وهما قبيلتان.

وأما فَعِيل ـ بلا هاء ـ فلا يغيّر كحَنيفي إلى الحَنيف، وكذا فُعَيْل بضمٍّ كهُذَيْلي إلى هُذيل.

وتسمية الهُذَلي من بني هُذَيْل والقُرَشيّ في النسبة إلى قُرَيْش شاذّان. وكذا فُعَيل وفُعَيْلة من المعتلّ كقُصَويّ بضمّ القاف، وأُمَويّ بضمّ الهمزة إلى قُصَيّ وأُمَيَّة.

وابن بُحَيْنة[1] الصحابي راوي [حديث سجود السهو][2] والنسبة بُحَنيّ.

وإذا نسب إلى الجمع رُدّ إلى واحده فيقال: فَرَضيّ وصَحَفيّ ومَسْجِديّ للعالم بالفرائض والقاري من الصحف وملازم المساجد.

وفي الكشاف: الآفاقي، والصواب الأُفُقي بضمّتين أو فتحتين.

وأما العَلَم كأنماري وكلّابي ومدائني فلا يرد[3]، وكذا الجاري مجرى العلَم كأنصاري وأعرابي.

والفرق بين العُماني بضم العين وتخفيف الميم، وبين العَمّاني بفتح الأُولى وتشديد الثانية أنّ الأول نسبة إلى عُمان بالضم والتخفيف بلد على ساحل بحر فارس بينه وبين البحرين مسيرة شهر بحسبه ويقال: أعمن الرجلُ إذا صار إلى عُمان ودخل فيه.

والثاني نسبة إلى عَمّان ـ بالفتح والتشديد ـ بلد بالشام، ويقال: قصبة كانت بلدة كثيرة بناها لوط عليه السلام فخربت قبل الإسلام، بينها وبين أذرعات أربعة وخمسون ميلاً.

والقاساني ـ بالقاف والسين المهملة ـ، نسبة إلى قاسان معرب كاسان بالكاف

---

١. كذا، وقد تقرأ، وفي الرواشح: بخينة، وقد تقرأ: بجينة، فليراجع.

٢. الزيادة من الرواشح، ولولم تضف ذلك فالصحيح أن نقول: راوٍ، فليتدبّر.

٣. أي فلا يردّ إلى واحده، وينسب بإضافة علامة النسبة إلى صيغة الجمع.

والسين [المهملة]بلد من بلاد ما وراء النهر، وأيضاً نسبة إلى قاسان بالسين المهملة ناحية بأصفهان منها علي بن محمد القاساني الأصفهاني الضعيف.

والقاشاني ـ بالشين المعجمة ـ نسبة إلى معرّب كاشان البلد المعروف من عراق العجم بين قم وأصفهان[1].

المرشح السادس والعشرون

[في كلام المحدّثين في اختلاف صيغ الرواية]

قول المحدثين: «روينا» و«نروى» على وجوه:

بالتخفيف من الرواية، إما على صيغة المعلوم، وذلك معلوم معروف، أو المجهول، والمعنى «رُوي إلينا» و«يُروىٰ إلينا» سماعاً أو قراءةً أو إجازةً خاصةً أو عامةً أو مناولةً أو مكاتبةً أو وجادة.

وبالتشديد معلوماً أو مجهولاً، وذلك إما من التروية بمعنى الرخصة والإذن في الرواية، ومن ذلك قول الصدوق في رمي الجمار: وقد رُوّيت رخصةً من أول النهار إلى آخره بالتشديد مجهولاً ونصب رخصةً؛ كذلك انتهى إلينا ضبطاً وأخذاً وسماعاً.

ويحتمل «رُوِيتُ» بالتخفيف مجهولاً على صيغة التكلم، ورفع «رخصة» بحسب المعنى أي الرخصةُ رُويت إليَّ سماعاً من الشيوخ.

والأول هو المسموع المضبوط في النسخ المعتمد عليها المضبوطة. ومنه قول الشيخ في (ست) في زيد النَّرْسي: بفتح النون قبل الراء قبل السين المهملة نسبة إلى قرية بالعراق، وزيد الزَرّاد بالزاء المفتوحة قبل الراء المشددة، لهما أصلان لم يُروِّهما [محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، وقال في فهرسته: لم يروِّهما][2] محمد بن الحسن بن الوليد وكان يقول: هما موضوعان وكذلك كتاب خالد بن عبدالله بن سدير،

---

١. انظر: الرواشح السماوية، ص ٩٠ ـ ٩٤ الراشحة السابعة والعشرون.

٢. الزيادة من الرواشح: أضافها في الهامش وعلّم عليها علامة التصحيح.

وكان يقول: وَضَع هذه الأُصول محمد بن موسى الهمذاني، يعني محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ومحمد بن الحسن بن الوليد لم يرخّصا للرواة في رواية الأصلين ونقْلَهما عنهما لما ذكر.

ثم قال في (ست) بعد ذلك: «وكتاب زيد النرسي رواه ابن أبي عمير عنه» يعني أن روايته لهذا الكتاب يدفع ما قاله ابن الوليد من أنه موضوع.

وكذلك قال ابن الغضائري فيه، وفي كتاب زيد الزرّاد أنه أيضاً مسموع من ابن أبي عمير.

وبالجملة: قول ابن الوليد ليس طعناً في الزيدين بل في كتابيهما، وكذا القول في خالد بن عبدالله بن سدير، وإن قول ابن الوليد في الكتاب المنسوب إليه: أُروّيه بتشديد الواو أي لا أُرخّص في روايته؛ لأنه موضوع وضعه الهمذاني» ليس طعناً فيه بل في كتابه، وحاله[1].

الثاني: من التروية بمعنى حثّ الراوي وتحريصه على الرواية أو الرخصة والإذن له فيها، وذلك متعلّق بالراوي ولحاظ حاله مع عزل النظر عن المروي.

قال في **الصحاح**[2]:

رويت الحديث والشعر رواية فأنا راوٍ، ورَوَّيتُهُ[3] الشعر تروية حملته على روايته وأرويته، أيضاً.

وفي **المغرب**:

راوية[4] فيها ماء أصلها بعير السقاء لأنها يروي الماء أي يحمله.

ومنه راوي[5] الحديث وراوِيَتهُ والتاء للمبالغة، يقال: روى الحديث والشعر روايةً

---

١. لا يستقيم المعنى إلّا أن نقول كما في الرواشح: ... وليس طعناً فيه، بل في كتابه. والتروية بهذا المعنى يتعلّق بالأصل أو الكتاب أو الحديث المروي مع عزل النظر عن خصوص الراوي وحاله.

٢. صحاح اللغة، ج٦، ص٢٣٦٤ مادة (روى).

٣. في الأصل: وريته.

٤. كذا في الرواشح، وفي الأصل: رواية، وهو تصحيف.

٥. في الأصل: رواي، وهو من سبق القلم.

ورَوَيْتُه إيّاه: حَمَلْتُه على روايته، ومنه: إنّا روينا في الأخبار[١].

المرشح السابع والعشرون

[في بيان عدد الأصول وذكر أحوال مصنّفيها]

المشهور أنّ الأُصول أربعمئة مصنَّف لأربعمئة مصنِّف من رجال الصادق عليه السلام بل وفي مجالس الرواية عنه والسماع عنه عليه السلام، ورجاله عليه السلام في العامة والخاصة على ما قاله المفيد رحمه الله في إرشاده زهاء أربعة آلاف رجل أي قدرها.

وكتبهم كثيرة إلّا أن ما استقر الأمر على اعتبارها هذه الأربع مئة.

وفي (ست) أن أحمد بن محمد بن عيسى روى عن ابن أبي عمير كتب مئة رجل من رجال أبي عبدالله عليه السلام.

والثقة الجليل رشيدالدين محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني رحمه الله قال في **معالم العلماء**[٢]:

> قال المفيد محمد بن محمد بن النعمان البغدادي رحمه الله: صنّف الإمامية من عهد أميرالمؤمنين عليه السلام إلى عهد الفقيه أبي محمد العسكري عليه السلام أربعمئة كتاب تسمى الأُصول.

يقال: قد كان من دأب أصحاب الأُصول أنهم إذ[ا] سمعوا من أحدهم عليهم السلام حديثاً بادروا إلى ضبطه في أُصولهم من غير تأخير، وكُتُبُ حريز كلها تعدّ في الأُصول، ولا تعدّ فيها كتب الحسن بن محبوب السرّاد ـ ويقال: الزرّاد ـ وهو من أصحاب الإجماع، وكذا **جامع البزنطي**، بل معدود في الكتب، هذا[٣].

---

١. الرواشح السماوية، ص ٩٦ ـ ٩٨ الراشحة الثامنة والعشرون.

٢. معالم العلماء، ص ٣.

٣. الرواشح السماوية، ص ٩٨ ـ ٩٩ الراشحة التاسعة والعشرون. ثمّ قال: فأما الصحيفة الكريمة السجادية فأعلى رتبةً وأجلّ خطباً من أن تعدّ وتدخل في الكتب المصنّفة والأُصول المدوّنة المروية، وكذلك الصحيفة المباركة الرضوية، وكذلك الرسالة المقدسة الرضوية المعروفة بالذهبية.. إلى أن قال: وليعلم أن الأخذ من الأُصول المصحّحة المعتمدة أحد أركان تصحيح الرواية.

المرشح الثامن والعشرون

[في الفرق بين التخريج والتخرّج]

التخريج والتخرُّج في اصطلاح فن الرجال هو أن يكون الشيخ أخير شيوخ التلميذ، فإذا تم الاستكمال بالتلمّذ عليه قيل: إنه خرَّجه، وهو تخرَّج عليه.

وفي اصطلاح المحدثين: تخريج متن الحديث نقل موضع الحاجة منه فقط أخذاً من تخريج الراعية المرتع، وهو أن تأكل بعضه وتترك بعضاً منه، ومن قولهم: عام فيه تخريج أي خِصب وجَدب.

ويقابله الإخراج، وهو نقله بتمامه.

وتخريج الحديث بتمامه سنداً ومتناً من الأُصول والكتب هو أن يستخرج منه المتفق عليه بينها، أو الأصح طريقاً، أو الأجدى متناً، أو الأهم الأوفق للغرض في كل باب.

ويقابله الإخراج، وهو النقل منها كيف اتفق.

وفي الأُصول والفقه يقال التخريج ويراد: استخراج شيء من مذاق أحوال الأدلة والمدارك وغوامضها بالنظر التعقبي[1] بعد النظر الاقتضابي[2] ـ أي النظر الدقيق بعد مطلق النظر ـ واستنباط حكم جزئي بخصوصه خفي من دليل بعينه [من الأدلة][3] كتاب أو سنة مثلاً غير منسحب الحكم على ذلك الجزئي في ظاهر الأمر وجليل النظر بتدقيق النظر الفحصي فيه ليستبين اندراج هذا الجزئي في موضوعه.

وهذا معنى قولهم: تعدية الحكم من المنطوق إلى المسكوت عنه من غير أن يكون قياساً.

---

١. وهو النظر الدقيق البرهاني، كما في هامش الرواشح.

٢. وهو النظر الأول الذي لا دقّة فيه، كما في هامش الرواشح أيضاً، وذكر كلا المعنيين المصنف ﷺ بقوله: أي النظر الدقيق بعد مطلق النظر.

٣. الزيادة من الرواشح.

ويقابله الإخراج، وهو مطلق تبيين أحوال الأدلة والمدارك وإن لم تكن هي من الغوامض بمطلق النظر الصحيح، وإن كان على سبيل الاقتضاب لا على سبيل التعقب ومطلق استنباط الفرع من الأصل بالفعل، وإن لم يكن من الخفيّات بمطلق اتّفاق الرؤية من سبيل القوانين المقررة، وإن لم يكن بتدقيق الفحص البالغ وبذل أقصى المجهود بالنظر الأوفى السابغ.

وليعلم أن تخريج متن الحديث إنما يجوز في ما لا يرتبط بعضه ببعض بحيث يكون الكل في قوة كلام واحد.

وأما [ما] هو كذلك فلا يجوز تخريجه، كأن يكون ذلك المتروك قيداً للمنقول أو استثناءً منه مثلاً كقوله ﷺ: **من قال «لا إله إلّا الله، محمد رسول الله» فقد حقن ماله ودمه[1] إلّا بحقه وحسابه.**

المرشح التاسع والعشرون

[في عدم اشتراط العدد في المزكّي والجارح]

الأكثر على عدم اشتراط العدد في المزكي والجارح في الرواية دون الشهادة، أي الجرحُ والتعديل يثبت كل منهما بقول العدل الواحد في الرواية دون الشهادة، وقال آخرون بعدم الفرق بل يجب الاثنان فيهما، وقال فريق: يثبت كل بالواحد.

والحق ما عليه الأكثر.

والضابط في بيان الفرق أن الرواية مقتضاها يكون شرعاً عامّة[2] وسنّةً كليةً في حق بني نوع الإنسان قاطبة، وخصوصيات الأشخاص والأزمان تكون ملغاة في ذلك على خلاف شاكلة الأمر في الشهادة؛ إذ مقتضاها قضاء خاص وحكم جزئي بالقياس إلى أشخاص بأعيانهم وأزمنة بأعيانها.

---

١. في الرواشح: فقد حصن ماله ودينه.

٢. كذا، وفي الرواشح: عامّاً. وهو الصحيح.

ولماكان بناء أساس الشرع السويّ العام والسنة العادلة الكلية في حق جميع الناس على تحصيل المصلحة المظنونة واستدفاع المفسدة المظنونة بحسب نظام حال نوع المكلفين مع عزل النظر عن خصوصيات الآحاد والأوقات كان الظن وما يقتضيه واجب الاعتبار هناك لا محالة، فكان يجب العمل برواية العدل الواحد وإخبار العدل الواحد في الجرح والتعديل لحصول الظن المعتبر بذلك، فأما الشهادة فحيث إن مقتضاها يتعلق بجزئيات الحقون المتنازع فيها وخصوصيات الأشخاص المتشاجرين عليهاكان فيها مزيد احتياج إلى الاستظهار [و] تأكّد الظن، فلذلك احتيج إلى اعتبار التعدد في الشاهد ومزكّيه على خلاف الأمر في الراوي ومزكّيه؛ هكذا في الرواشح[1].

وفيه أن الأمر في حق جميع الناس لو كان على تحصيل المصلحة المظنونة.. إلى آخره، فهو في حق الأشخاص أولى وأحرى، كما أن الأمر لو كان في جزئيات الحقوق محتاجاً إلى مزيد استظهارٍ ففي الحقوق العامة أولى بالاستظهار.

على أنا نقول: إن الثابت بالاستقراء عدم اجتزاء الشارع في تعيين الموضوعات الخارجية بالعدل الواحد فالتزكية كذلك، غاية الأمر الشكّ في اندراجه تحت عموم أدلّة خبر الواحد، فلابد من العلم بالعدالة أو ما يقوم مقامه، وهو تزكية العدلين. وهذا هو المراد من قولهم «إن التزكية شهادة» يعني أن حكمها حكم الشهادة بالأصل لا أنها شهادة حقيقية[2].

ثم[3] إنهم استدلوا على ذلك تارة بأن التعديل شرط لقبول الرواية فلا يزيد على مشروطه أي لا يحتاط فيه أزيد مما يحتاط في أصله كغيره من الشروط التي

---

١. الرواشح السماوية، ص ١٠٠ ـ ١٠١ الراشحة الحادية والثلاثون.

٢. وهناك ردّ آخر ذكره بعض المحشين على الرواشح كما في هامش الرواشح المطبوع ص ١٠١، وهو أن هذا الدليل لا يدل على عدم كفاية العدل الواحد في تزكية الشاهد. بل إنما يدلّ على عدم الاحتياج فيها إلى أزيد من اثنين، والمدعى هو الأول كما يشهد به ما ذكره في تفسير ما ذهب إليه الأكثر، فتدبر.

٣. من هنا عبارة صاحب الرواشح.

للمشاريط، وقد اكتفي في أصل الرواية بواحد، وفي الشهادة باثنين، فيكون تعديل كل واحد كأصله؛ إذ فرع الشيء لا يزيد عليه، وهذا حق العبارة عنه.

وأما أن اشتراط العدالة في المزكي فرع اشتراطها في الراوي فكيف يحتاط في الفرع بأزيد مما يحتاط في الأصل؟ فليس بمنتظم؛ إذ الاحتياط في تعديل الراوي بأزيد من المزكي الواحد ليس احتياطاً بأزيد من العدالة المعتبرة، بل هو احتياط في تحصيل أصل العدالة التي هي الشرط في الراوي.

وقد يقال: إن بعض من لا يكتفي في مطلق تزكية الشاهد إلّا بعدلين يقول بثبوت هلال شهر رمضان بعدل واحد، فقد زاد الفرع عنده على الأصل، وهو ممن يحكم في هذا الاستدلال بامتناع ذلك وهو ساقط؛ لما دريت أن مطلق الشهادة مقتضاها أن لا يكتفى فيها إلا باثنين، فاعتبر في مزكي الشاهد أيضاً التعدد ليكون الفرع كالأصل.

ثم ربما خولف ذلك المقتضي في هلال رمضان لمزيد اهتمام بالصوم واحتياطه في إيجاب العبادة، وكذلك في شهادة المرأة الواحدة في ربع الوصية وربع ميراث المستهلّ لدليل خاص ونصّ[1]. كذا في الرواشح[2].

وفيه: أن المقصود رفع استبعاد زيادة الفرع على الأصل وأن الحاكم بامتناعها إمّا العقل أو الشرع، وحيث ثبت ذلك في محل فلا امتناع له، فهو كاشف عن عدم امتناعه وعدم دليل عليه لا عقلاً ولا شرعاً؛ وتارة بأن آية التثبت تدلّ بمفهوم الشرط على التعديل على نبأ جاء به عدل واحد، وسواء في ذلك أكان النبأ روايةً أم تزكية راوٍ، وهذا أيضاً واضح لا غبار عليه.

وفيه: أن الآية في الحقيقة قاصرة عن إفادة أصل حجية خبر الواحد؛ فإن مفهوم الشرط في أمثال ذلك لا تفيد شيئاً كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾[3] وكذا مفهوم الوصف مع وجود علة التثبت في العدل أيضاً.

---

١. في الرواشح: لدليل خارج ونصّ خاص.

٢. الرواشح السماوية، ص ١٠١ ـ ١٠٢ الراشحة الحادية والثلاثون.

٣. سورة النور، الآية ٣٣.

ومع التسليم فلا يشمل الموضوعات التي تحقق بالاستقراء عدم الاعتبار فيها بخبر الواحد من الشرع أو شك في أمرها.

واستدل معتبِر التعدد[١] بأن الجرح والتعديل شهادة، فيجب التعدد.

ويجاب بالمنع وبالمعارضة بأنهما إخبار فيكفي الواحد.

وعلى الجواب أن العرف قاض بكونهما من باب الشهادة، ولا يعارضه كونها إخباراً أيضاً، إذ كل شهادة إخبار خاص، وبأن في اعتبار التعدد زيادة احتياط فيكون أولى.

وهو هيّن جدّاً؛ فإنّ كلّ أولى لا يلزم تعيينه.

وقد يجاب بأن عدم اعتباره أحوط؛ إذ فيه تبعيد عن ترك العمل بأمر الله تعالى ونهيه.

وهو أوهن فإن في عدم اعتبار [ه] فتوى بغير علم، وحكمٌ بغير ما حكم فيه. قاله في الرواشح[٢].

وبالجملة أمر الشهادة أضيق وبالاحتياط أخلق؛ لقوة البواعث على الطمع والشَّرَه وشدة الاهتمام بدواعي المشارات[٣] والخصومات ولأنه خاصّ؛ فالمحابّة والمباغضة تؤثران فيه بخلاف أمر الرواية فإنه عام لا مدخل فيه لحب أو بغض.

وفيه وهن ظاهر.

ثم من يجعل الجرح والتعديل ملحقين بالشهادة مطلقاً يلزمه عدم قبول تزكية العبد والمرأة [مع] التعدد في باب الرواية كما في باب الشهادة، ومن ألحقهما بالرواية مطلقاً أو في الراوي دون الشاهد يعوّل على تزكية العبد الواحد والمرأة الواحدة للراوي مع عدالتهما كما يقبل روايتهما.

قال ﷺ:

---

١. الكلمة مشوشة.

٢. الرواشح السماوية، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ الراشحة الحادية والثلاثون.

٣. في الرواشح: المثارات، وجعل «المشاجرات» نسخة بدل.

ولبعض ضعفاء التحصيل من ذوي بضاعة مزجاة في العلوم ملفقات مشوشة في هذه المقامات لا يستحق الاشتغال بنقلها وتسخيفها[١].

[المرشح الثلاثون]

[في تعارض الجرح والتعديل]

مع التعارض يقدَّم الجرح مطلقاً أو مع كثرة الجارح أو التعديل مطلقاً أو مع كثرة المعدّل، أقوال قاله. والتحقيق أن شيئاً منهما ليس بأولى بالتقديم من حيث هو، والكثرة أيضاً لا اعتداد بها، بل الأحق بالاعتبار قوة القهر وشدة التصبّر وتعوّد التمرّن على استقصاء الفحص.

وقيل: الجرح أولى؛ لكونه شهادة بوقوع أمر وجودي.

ورُدَّ بأنّ التعديل أيضاً شهادة بحصول ملكة وجودية[٢]، وفيه نظر[٣].

[المرشح الحادي والثلاثون]

[في أن رواية الثقة تعديل المرويّ عنه]

رواية الثقة عن رجل قيل: تعديل، وقيل: لا، وقيل: إن علم من عادته أنه لا يروي إلّا عن عدل فتعديل وإلا فلا[٤].

وثقة ثقة صحيح الحديث: في اصطلاح الرجال عبارة عن هذا المعنى.

أقول: فإن كان هناك شاهد على ذلك أيضاً فهو تعديل كعدم الطعن عليه بأنه يروي

---

١. الرواشح السماوية، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ الراشحة الحادية والثلاثون.

٢. وهي العدالة، كما في الرواشح.

٣. لعلّ وجه النظر ما استثناه في الرواشح (ص ١٠٤ الراشحة الثانية والثلاثون) حيث قال: إلّا أن يكتفى في العدالة بعدم الفسق من دول ملكة الكف والتنزه. وربّما تنضاف إلى قول الجارح أو المعدّل شواهد مقوّية وأمارات مرجّحة في الأخبار والأسانيد والطبقات، فيختلف الحكم باختلاف الموادّ والخصوصيات.

٤. نقل هذه المذاهب في الرواشح (ص ١٠٤) من شرح العضدي.

عن الضعفاء.

[دلالة الرضيلة والرحملة على التعديل]

وأما الرضيلة[١] والرحملة[٢] بعد ذكر أحد فالظاهر أنها أعم من التعديل.

[الكلام في النوفلي]

واعلم أن النوفلي الذي يروي عن السكوني ـ واسمه الحسين بن يزيد بن محمد بن عبدالملك النوفلي، نوفل النخع مولاهم الكوفي أبوعبدالله ـ ليس بضعيف اتفاقاً، ولم يقدح فيه أحد من أئمة الرجال. وعن قوم من القميين: حكى النجاشي أنه غلا في آخر عمره[٣].

وقد عمل برواية هو في طريقه المحقق[٤] مع مبالغته[٥] في الطعن في الأسانيد، وكذلك الشيخ وغيره.

[المرشح الثاني والثلاثون]

[في أقسام الحديث]

المستفيض ـ ويقال له **المشهور** و **الشائع** ـ: ما ذاع وشاع.

والعالي الإسناد منه: ما كان بالقرب من المعصوم وقلة الواسطة. وهذا أفضل أنحاء علو الإسناد سيما إذا كان بسند صحيح.

---

١. المراد منه قول: رضي الله عنه.

٢. أي: رحمة الله عليه.

٣. عبارة الرواشح هكذا: قال الكشي: رمي بالفلوس غير أن يشهد أو يحكم بذلك: والنجاشي قال: كان شاعراً أديباً سكن الري ومات بها، وقال قوم من القميين: إنه غلا في آخر عمره. والله أعلم. ثمّ قال: وما رأينا له رواية تدلّ على هذا. له كتاب التقيّة...

٤. هوالمحقق نجم الدين بن سعيد أبوالقاسم صاحب كتاب المعتبر كما في الرواشح، ص ١١٤.

٥. في الأصل: مَبالغه، والصحيح ما أدرجناه.

والمرفوع: ما أُضيف إلى المعصوم من قول أو فعل أو تقرير سواء كان متصلاً أو منقطعاً بإسقاط بعض الأوساط أو إبهامه أو رواية بعض السند عمّن لم يلقه.

والمتصل ـ ويقال **الموصول** ـ: ما اتصل إسناده، وكان كلّ من طبقات الرواة قد سمعه ممن فوقه سماعاً حقيقيّاً أو في معناه كالإجازة أو المناولة، سواء كان مرفوعاً إلى المعصوم عليه السلام أو موقوفاً على غيره عليه السلام.

والمعنعن: ما يقال في سنده: فلان، عن فلان.

والمعلّق: ما حذف فيه من مبدأ إسناده واحد أو أكثر.

والنادر ـ ويقال **المفرد** ـ: ما ينفرد به راويه من جميع الرواة. وربما أُلحق بالشاذ.

والمُدْرَج: ما أُدرج في الحديث كلام بعض الرواة، فيظنّ أنه من الحديث.

الغريب والعزيز: إن العدل إذا انفرد بحديث سمّي غريباً، فإن رواه عنه اثنان أو ثلاثة سمّي عزيزاً، فإن رواه جماعة سُمّي مشهوراً.

ومن الأفراد ما ليس بغريب كالأفراد المضافة إلى البلدان.

الشاذ ـ عند الأكثر ـ: ما رواه الفارد الثقة مخالفاً لما رواه جملة الناس[1].

المضطرب: ما اختلف راويه بعينه أو رواته بأعيانهم في طريق روايته على نحوين مختلفين مرّةً على وجه وأُخرى على وجه مخالف له[2].

الموضوع: المختلق والمصنوع[3].

وعن النبي صلى الله عليه وآله: **ستكثر بعدي القالة عليّ.**

وفي رواية: **سيكذب عليّ بعدي...**

وفي أُخرى: **قد كثرت عليّ الكذّابة...**

---

١. انظر إلى هنا في الرواشح السماوية، ص ١٢٢ ـ ١٣٣ الراشحة السابعة والثلاثون، وقد ذكر صاحب الرواشح لها أقساماً وتفاريع وشواهد من الأمثلة، وذكر أيضاً أقساماً أُخرى لم يذكرها المصنف رحمه الله فراجع.

٢. الرواشح السماوية، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

٣. لاحظ عن الموضوع وما بعده: الرواشح السماوية، ص ١٩٣ وما بعدها.

وعن أبي عبدالله عليه السلام: **إنّ لكل رجل منا رجلاً يكذب عليه.**

فإن صحّ ثَبَت الوضع، وإن كان مكذوباً فذاك.

ويعرف الوضع بإقرار واضعه أو ما ينزل منزلته من القرينة وبركاكة الألفاظ وسخافة المعنى ونحو ذلك، كما قد يحكم بصحته مع ضعف السند بما فيه من أساليب الوزانة وأفانين البلاغة وغامضات العلوم وخفيات الأسرار مما يأبى إلّا أن يكون صدوره من خزنة العلم وأرباب العصمة.

والواضعون أصناف أضرّهم قوم ينتمون إلى الزهد، وضعوا أحاديث احتساباً لله تعالى بزعمهم.

وقد قال السيد العبري في **شرح منهاج الأصول** للبيضاوي في الإجماع: إن حديث «**اقتدوا باللذّين من بعدي أبي بكر وعمر**» موضوع.

وقاله أيضاً في **شرح الطوالع**.

ومن ذلك ما قاله الطيبي في خلاصته:

روّينا عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل سورةٍ سورة، وليس عند أصحاب ابن عباس هذا؟! فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حسبة.

وأبو عصمة هذا كان يقال له الجامع، فقال أبو حاتم بن حيان: جمع كلَّ شيء إلّا الصدق.

وكذا حال الحديث الطويل المشهور عن أُبيّ بن كعب عنه صلى الله عليه وآله في فضل سور القرآن سورة فسورة، بعث باعث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه [وأنّ أثر الوضع لبيّن عليه][1]. روي بالإسناد عن المؤمّل بن إسماعيل قال: حدثني ثقة [عن][2] ثقة قال: حدثني شيخ به فقلت [للشيخ]: من حدثك؟ قال: رجل

---

١. الزيادة من الرواشح.

٢. الزيادة من الرواشح.

بالمدائن. فصرت إليه فقلت: من حدثك؟ قال: شيخ بواسط. فصرت إليه قال: حدثني شيخ بالبصرة. فصرت إليه فقال: الشيخ الذي سمعناه بعبّادان. فأتيت عبّادان فلقيته فأخذ بيدي وأدخلني بيتاً فيه قوم من المتصوّفة ومعهم شيخ فقال: هذا حدثني. فقال[1]: من حدثك؟ فقال: لم يحدّثني أحد، ولكنّا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذه الفضائل ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن[2].

قال ابن الأثير في جامع الأصول:

ومن الواضعين جماعة وضعوا الحديث تقرباً إلى الملوك مثل غياث بن إبراهيم دخل على المهدي بن منصور وكان تعجّبه الحمامة الطيارة الواردة من الأماكن البعيدة فروى عن النبي ﷺ: لا سبق إلّا في خف أو حافر أو نصل أو جناح. فأمر له بعشرة آلاف درهم.

فلما خرج قال المهدي: أشهد أن قفاه قفا كذّاب على رسول الله ﷺ ما قال رسول الله ﷺ «جناح»، ولكن أراد أن يتقرب إلينا. وأمر بذبحها، وقال: أنا حملته على ذلك[3].

وقد ذكر في الكشاف في قوله تعالى ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ﴾[4] إلى آخره ويحكى أنه بلغ المنصور أنّ أباحنيفة خالف ابن عباس في الاستثناء المنفصل، فاستحضره لينكر عليه فقال أبو حنيفة: هذا يرجع إليك؛ إنك تأخذ البيعة بالأيمان، أفترضى أن يخرجوا من عندك فيستثنوا فيخرجوا عليك؟ فاستحسن ورضي عنه.

ومن الواضعين الزنادقة كعبد الكريم بن أبي العوجاء الذي أمر بضرب عنقه محمد بن سليمان العباسي، وبيان الذي قتله خالد القسري بالنار، والخوارج كالأزارقة والنواصب، وبعض الغلاة كأبي الخطاب ويونس بن ظبيان ويزيد الصائغ.

---

١. كذا، والصحيح: فقلت. كما في الرواشح.

٢. انتهى ملخصاً. وانظر تفصيله في الرواشح السماوية، ص ١٩٥. قال الميرداماد ﷺ بعد نقل هذا الحديث: ولقد أخطأ رهط من المفسرين كالواحدي والثعلبي والزمخشري ومن تبع طريقتهم [أي أثرهم] في إيداعهم هذه الأحاديث الموضوعة [في] تفاسيرهم، والعذر عنهم بأنهم لم يطلعوا على الوضع مع ما قد نبّه عليه جماعة من العلماء غير مسموع، وخطبُ من ذكره مسنداً كالواحدي أسهل.

٣. الرواشح السماوية، ص ١٩٥ـ١٩٦.

٤. سورة الكهف، الآية ٢٣.

روي العقيليّ عن حماد بن زيد قال: وضعَت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث.

وروي عن عبدالله بن يزيد المقري أن رجلاً من الخوارج رجع عن بدعته فجعل يقول: انظُروا هذا الحديث عمن تأخذونه؛ فإنا كنّا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً.

ومما وضعَته الزنادقة أنه ﷺ لما بلغ في قراءته إلى قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنَاةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰ﴾[1] ألقى الشيطان في أُمنيّته ـ بضم الهمزة وتشديد الياء بعد النون واحدة الأماني ـ أي في تشهّيه ما يوجب اشتغاله بالدنيا... إلى أن قال ﷺ: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترجى، ففرح به المشركون حتى شايعوه بالسجود لمّا سجد في آخرها، بحيث لم يبق في المسجد مؤمن ولامشرك إلّا سجد، ثم نبّهه جبرئيل ﷺ فاغتمّ ﷺ فعزّاه الله سبحانه بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى ٱلشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِۦ..﴾[2] الآية.

وهو باطل بالعقل والنقل.

والغرانيق هاهنا الأجسام، وهو في الأصل: الذكور الطوال العنق من طير الماء، واحده غُرنوق بالضم وغُرْنَيق بإسكان الراء بعد المعجمة المضمومة وفتح النون قبل المثناة من تحت الساكنة، سمي به لبياضه ورفعته في الطيران، وغُرانق بالضم كفرانق: الشاب الناعم، والجمع أيضاً الغَرانيق بالفتح.

ومن الواضعين أهل السوْال، يضعون عليه ﷺ أحاديث يستأكلون منها[3].

والمبتدعة من المتصوفة [ذهبوا] إلى جواز وضع الحديث للترغيب والترهيب، واستدلوا بما في بعض طرق الحديث: «**من كذب عليّ متعمّداً ليضلّ به الناس فليتبوّأ مقعده من النار**» وهذه الزيادة قد أبطلها نقلة الحديث على أنها لا تنجعهم؛ إذ مطلق الافتراء

---

١. سورة النجم، الآية ٢٠.

٢. سورة الحج، الآية ٥٢.

٣. وقد نقل الميرداماد ﷺ في الروائح (ص ١٩٧) حكاية أحمد بن حنبل وابن معين في مسجد الرّصافة مع القاصّ الذي كان ينقل عنهما كذباً، فراجع.

إضلال وإن كان في حقٍّ.

وحملَ بعضهم «من كذب عليّ» على من قال: إنه ساحر أو مجنون، حتى قال بعض: إنما قال: من كذب عليّ، ونحن نكذب له ولشرعه.

وحكى القرطبي عن بعض أهل الرأي أن ما وافق القياس الجليّ جاز أن يعزى إلى النبي صلى الله عليه وآله[١]!

ثم نهضت الجهابذة بتفضيح الموضوعات.

والجهبذ: النقّاد الخبير.

وقد صُنّف كتب في الموضوعة، منها الدر الملتقط في تبيين الغلط للحسن بن محمد الصغاني، ودونه كتاب أبي الفرج ابن الجوزي[٢].

وفي الحديث أحاديث يحكم عليها أنها موضوعات على رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي من أحاديث الأئمة عليهم السلام ولها من طريق الأصحاب ـ رضوان الله عليهم ـ عنهم إليهم ـ صلوات الله عليهم ـ طرق مضبوطة، ولا يَحمل أعباءَ هذا الخطب إلّا الناقد المتهمّر.

وحكى الطيّبي عن الصغاني أنه قال [في الدر الملتقط][٣]:

قد وقع في كتاب الشهاب للقضاعي[٤] كثير من الموضوعة[٥] ـ ثم قال: ـ ومما يجري في كلام الناس معزوّاً إلى النبي صلى الله عليه وآله قولهم: إذا رُويتم عني حديثاً فأعرضوه على كتاب الله، فإن وافق فاقبلوه، وإن خالف فرُدُّوه.

وقال الخطابي [في كتاب معالم السنن]: هذا وضعَتْهُ الزنادقة.

ويدفعه قوله صلى الله عليه وآله: إنّي قد أُوتيت الكلام[٦] وما يعدله.

---

١. الرواشح السماوية، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

٢. قال في الرواشح، ص ١٩٩: ففيه كثير من الأحاديث قد ادّعى وضعها ولا دليل على كونها موضوعة، بل إلحاق بعض منها بالضعيف أولى، وطائفة جمّة منها قد تلحق بالصحيح والحسن عند أهل النقد.

٣. الرواشح السماوية، ص ١٩٩.

٤. هو كتاب شهاب الأخبار للقاضي القضاعي.

٥. و ذكر جملة من هذه الأحاديث كما في الرواشح، ص ١٩٩ ـ ٢٠٢.

٦. في الرواشح: «الكتاب»، وما في المتن أظهر.

ويروى : أُوتيت الكتاب ومثله معه .

ومنه قولهم : عليكم بدين العجائز .

و : كنت نبياً وآدم بين الماء والطين .

عليكم بحسن الخط ؛ فإنه من مفاتيح الرزق . المستحقّ محروم .

العلم علمان : علم الأديان [و] علم الأبدان .

لا تسافروا والقمر في العقرب .

وقال : قال الشيخ تقي‌الدين بن التيمية : ما يروى أن «أول ما خلق الله العقل ، فقال له : أقبل ، فاقبل ، ثم قال له : أدبر ، فأدبر . فقال : وعزتي ما خلقت خلقاً أكرم منك ، فبك آخذ وبك أُعطي ، ولك الثواب وعليك العقاب» [ويسمونه القلم ، موضوع] .[1]

هذا ، والحكم على وضع أكثر هذه زور وبهتان .

نعم ، بعض هذه نُقل بالمعنى ، وبعضها عن العترة الطاهرة سلام الله عليهم أجمعين ، والله العالم بحقائق الأُمور .

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

١ . الرواشح ، ص ١٩٩ ـ ٢٠٢ .